مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية
Journal of Managerial, Financial & Quantitative Research
جامعة السويس
كلية التجارة

أثر قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية FATCA في الحد من التهرب الضريبي الدولي "مع دراسة ميدانية على البنوك المصرية"

(بحث مقبول للنشر كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة)

إعداد

أمجد سعيد على حسب
باحث ماجستير – كلية التجارة – جامعة السويس

الأستاذ الدكتور
بهاء محمد حسين منصور
أستاذ متفرغ بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة السويس

الأستاذ الدكتور
محمود عبدالرؤف إمام
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة السويس

مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية
كلية التجارة – جامعة السويس
المجلد الرابع – العدد الثالث
سبتمبر 2024

رابط المجلة: https://safq.journals.ekb.eg/

أثر قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية FATCA في الحد من التهرب الضريبي الدولي "مع دراسة ميدانية على البنوك المصرية"

" The Role of The Tax Compliance Law of Foreign Accounts FATCA in Reducing International Tax Evasion"

ملخص الدراسة:

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى توضيح وإبراز دور قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي في الحد من التهرب الضريبي الدولي حيث قام الباحث باختبار العلاقة بين قانون فاتكا الأمريكي والحد من التهرب الضريبي الدولي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبادل المعلومات بين الجهات المختصة في الدولتين وتبادل الخبرات في مجال تحصيل الضريبة.

لذا، فإن الإتفاقيات الضريبية التى تساهم فى سد الفجوات المتنازع عليها دولياً من خلال التعاون الضريبي تعتبر من الأهمية بما كان، وذلك إنطلاقاً من قاعدة سمو المعاهدات الدولية على القوانين المحلية.

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد دراسة ميدانية على عينة مكونة من خمس بنوك من القطاع المصرفي المصري متضمنه عينة من (أعضاء الإدارة العليا بالبنوك – أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية), وبإستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لبيانات الدراسة فقد تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين دور قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي "فاتكا" والحد من التهرب الضريبي الدولي.

الكلمات المفتاحية:

(قانون الإمتثال الضريبي – التهرب الضريبي الدولي – فاتكا – البنوك المصرية)

Abstract:

Through this study, the researcher aimed to clarify and highlight the role of the American Tax Compliance Act in reducing international tax evasion. The researcher tested the relationship between the American FATCA law and reducing international tax evasion. This can be achieved through exchanging information between the competent authorities in the two countries and exchanging experiences in Tax collection area.

Therefore, tax agreements contribute to filling disputed gaps through cooperation with taxes it's considered extremely important, based on the rule of supremacy of international treaties over local laws.

To achieve this goal, the researcher prepared a field study on a sample of five banks from the Egyptian banking sector, including a sample of (members of the banks' senior management - members of the FATCA law administration in Egyptian banks), and using statistical methods appropriate to the study data, it was concluded that there is a correlation There is a direct relationship between the role of the American Tax Compliance Act (FATCA) and reducing international tax evasion.

Keywords:

(Tax Compliance Law - International Tax Evasion - FATCA - Egyptian Banks)

أولاً : الإطار العام للدراسة:

1- المقدمة وطبيعة المشكلة :

تواجه الدول بمختلف درجات النمو الاقتصادي بها تحديات كثيرة في مواجهة عمليات التهرب الضريبي نتيجة لكثرة التخطيط الضريبي الضار خصوصاً بعد التوجه العالمي نحو رقمنة الأعمال المالية والضريبية، وقد تنبهت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى تلك التحديات وسارعت في سن تشريع قانوني يكفل لها حماية وعائها الضريبي من التآكل، ليس داخل حدودها فقط بل أيضا في جميع أنحاء العالم، وهو ما يُعرف بقانون الإمتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) " Foreign Account Tax Compliance Act"

حيث كان لهذا القانون الأثر الأكبر في تغيير ثقافة الدول حول مسألة سرية البيانات وإمكانية تداولها فيما يتعلق بالشأن الضريبي، بالرغم من مناهضة بعض الدول لهذا القانون وقت صدوره حيث وصفه البعض بأنه خرق لسيادات الدول على أراضيها، وكسر لحاجز سرية الحسابات المالية والمصرفية فقد أصبح لدي الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك مصر إهتمام خاص بتعظيم عوائدها الضريبية وإن لزم الأمر الدخول في إتفاقيات دولية لتبادل المعلومات والبيانات وإيرادات حاملى الجنسيات المعنية لضمان عدم الإفلات والتهرب أو تحويل أرباح تلك الكيانات لملاذات وجنات ضريبية (يوسف، 2021، ص 186).

يعتبر قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية او ما يسمي إختصاراً بفاتكا (FATCA) Foreign Account Tax Compliance Act والذي وافق عليه الكونجرس الأمريكي ووقع عليه الرئيس باراك أوباما في 18 مارس 2010م، جزءاً من قانون حوافز التوظيف الأمريكي Hiring Incentives to Restore Act Employment (Hire Act)، وقد تم إصدار قانون فاتكا بشكله النهائي في 17 يناير 2013م، وبدأ تطبيقه الفعلى في يوليو 2014م وهو من القوانين التي أحدثت ضجة في المجتمع الدولي بوجه عام وفي القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وفي ظل توسع الولايات المتحدة الأمريكية في تعقَب كل شخص يحمل الجنسية الأمريكية خارج حدودها أو من لديه مستند إقامة قانونية " Green Card " بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بغرض كشف بياناته المالية لمصلحة الضرائب الأمريكية (Internal Revenue Services- IRS) بهدف إنعاش الخزانة الأمريكية في ظل تفشي ظاهرة التهرب الضريبي الدولي (عبدالرؤوف، 2014، ص6).

وقد أوضح قانون فاتكا للمؤسسات المالية خارج الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة الإفصاح عن الحسابات التي تعود لأشخاص أمريكيين، من أفراد أو شركات أو غيرهم سواء كانوا مقيمين داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، وبالتالي فالمؤسسات المالية الخارجية التي لاتبرم إتفاق مع الحكومة الامريكية، سينطبق عليها إعتبارات الخصم من تعاملاتها (الفوائد، الأرباح، عائدات التصرف في الأوراق المالية، التوزيعات، ....الخ) مع مراسليها من

المؤسسات الأمريكية، لأغراض تتعلق بمكافحة التهرب الضريبي من قبل أشخاص الولايات المتحدة (الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الإعتبارية) مقابل إستثماراتهم في مؤسسات مالية بالخارج.

وقد قامت مصر ودول العالم بتطبيق شروط هذا القانون الذي يتعقب حاملي الجنسية الأمريكية المتهربين من الإلتزام بسداد الضريبة في بلادهم عن طريق إنشاء حسابات مصرفية أو الإستثمار في دول لا تفرض ضرائب على المعاملات الرأسمالية، وذلك تجنبا لعقوبات تقدر بنحو 30% من قيمة التحويلات على البنوك غير المتعاونة مع وزارة الخزانة الأمريكية في هذا الشأن، ويعد ذلك إرغام دافعى الضرائب الأمريكيين على تسديد الضرائب ومنعهم من اللجوء إلى الودائع أو الصناديق أو غيرها في دول العالم، لإخفاء الأموال ومن ثم التهرب من الضرائب المطلوب دفعها بحسب القانون الأمريكي (إبراهيم، 2014، ص7).

وبالتالي فإن جميع المؤسسات المالية التي لها مصالح مشتركة مع أمريكا ستقوم بالتوقيع على إتفاقيات بموجبها يتم الإدلاء عن بيانات وتعاملات العملاء الذين يحملون الجنسية الأمريكية بتقارير سنوية لصالح الخزانة الأمريكية متمثلة في مصلحة الضرائب الأمريكية (IRS) عن حساباتهم طرفها وكافة تعاملاتهم بإعتبارهم مكلفين ضريبياً في الولايات المتحدة الأمريكية حتى وإن كانوا من حاملي البطاقة الخضراء من أجل تعقب المتهربين الأمريكيين ولإعتبارات تمويل الخزانة الأمريكية.

ومن هنا تبرز المشكلة الرئيسة التي نحاول الإجابة عليها من خلال بحثنا في التساؤل الرئيسى الآتى:

ما أثر إلتزام البنوك المصرية بتطبيق أحكام قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) بالقطاع المصرفي المصري, ودور القانون في الحد من التهرب الضريبي الدولي ؟

ومن أصل هذا التساؤل الرئيسى يمكن صياغة عدد من الأسئلة الفرعية التالية :

أ- ما هو قانون فاتكا، و ما هي أهم آليات تطبيقه ؟

ب-مامدى إلتزام البنوك المصرية سواء الحكومية أو الخاصة بتطبيق هذا القانون ؟

ت-كيف يمكن للقانون أن يؤثر في الحد من التهرب الضريبي الدولي؟

2- عرض وتحليل الدراسات السابقة وإظهار الفجوة البحثية :

يتم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات كما يلى :

1/2.دراسات تناولت قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي " فاتكا ".

2/2.دراسات تناولت التهرب الضريبي الدولي.

3/2.دراسات تناولت العلاقة بين قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي والتهرب الضريبي الدولي.

(1/2): الدراسات التي تناولت قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي " فاتكا ":

1/1/2 دراسة (بابكر, القحطاني, 2019) بعنوان "أثر قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" في النظام المصرفي السعودي–دراسة ميدانية":

هدفت الدراسة إلى التعرف على قانون فاتكا ومتطلبات إستيفائه في ظل إلتزام حكومة المملكة العربية السعودية بتطبيقه على مستوى المؤسسات المالية عموماً والبنوك السعودية على وجه الخصوص، وكذلك مدى التزام البنوك السعودية باستيفاء متطلبات قانون فاتكا لزيادة ثقة السلطات الرقابية الأمريكية في النظام المصرفي السعودي.

وقد أختبرت تلك الدراسة مدى تفشي ظاهرة التسرب النقدي في البنوك العاملة في المملكة بسبب التهرب الضريبي وفق قانون فاتكا، والتعرف على مدى إستحداث النظم الضريبية والمحاسبية والتقنية لإستيفاء متطلبات قانون فاتكا.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

1–تعزيز استيفاء مؤسسات النظام المصرفي السعودي لمتطلبات قانون فاتكا لزيادة ثقة السلطات الرقابية الأمريكية في النظام المصرفي السعودي.

2– ضرورة إفصاح البنوك السعودية لحسابات عملائهم حاملي الجنسية الأمريكية بما يجنبهم عقوبات عدم الإلتزام بقانون فاتكا، وتعزيز ثقة العملاء في المصارف السعودية، وذلك للحد من تفشي ظاهرة التسرب النقدي.

3– التحسين المستمر للأنظمة(الضريبية، الادارية، الرقابية، المحاسبية والتقنية)في مؤسسات النظام المصرفي السعودي لإستيفاء متطلبات قانون فاتكا.

2/1/2 دراسة (الشريده، 2021) بعنوان "أثر قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي على إفشاء السرية المصرفية– دراسة مقارنة":

هدفت الدراسة إلى التعريف بقانون الإمتثال الضريبي الأمريكي وكذلك الوقوف على ماهية السرية المصرفية من حيث نشأتها التاريخية وخصائصها وعيوبها وما هو الأساس القانوني للسرية المصرفية ونطاق الإلتزام بها من حيث الأشخاص، وكذلك الأثار الإيجابية والسلبية لها والأثار القانونية المترتبة على إفشاء السرية المصرفية.

وقد قامت الدراسة بإختبار أثر تطبيق قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي على السرية المصرفية بغية المصلحة العامة وتنفيذا للقانون، حيث أصبح الأخير ملزماً للمؤسسات المالية بموجب إتفاقيات دولية مصحوبة بعقوبات شديدة تفرض على البنوك في حالة عدم الإمتثال لمقتضيات هذا القانون.

وقد توصلت الدراسة الي ما يلى:

- أن قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي ملزم للبنوك بالبوح عن عملائها ممن تنطبق عليهم الشروط.
- أن السرية المصرفَّية تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحافظة على رؤوس الأموال المحلية من الهروب إلى الخارج.

- تتفق معظم التشريعات على أن الإلتزام بالمحافظة على السرية المصرفية والإعتراف بوجودها ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق غاية معينة، فإنها من المنطقي أن تزول إذا تخلفت الغاية منها، أو تعارض التمسك بها مع مصلحة أعلى وأولى بالرعاية من المصلحة التي تقرر لحمايتها.

3/1/2 دراسة (Jonathan E. Lee, 2023) بعنوان "Would Individuals Renounce Their US Citizenship to Avoid Tax Compliance Costs? An Experiment on The Impact of The Foreign Account Tax Compliance Act (FATCA)"

هدفت الدراسة إلى البحث في مدى تأثير تكاليف الإمتثال لقانون الحسابات الأجنبية الأمريكي (فاتكا) على سلوك دافعي الضرائب بطريقة تقلل من الكفاءة الإقتصادية، وبالتالي فإنه عندما تكون تكاليف الإمتثال الضريبي مرتفعة يكون دافعي الضرائب أكثر عرضه للتخلى عن جنسيتهم لتجنب متطلبات الإبلاغ عنهم، وبالتالي فإنه يزيد من إحتمالية التخلى عن الجنسية حتى في ظل وجود الحد الأدنى من العبء الضريبي في الولايات المتحدة.

وقد أختبرت الدراسة أثر تطبيق القانون على حاملى الجنسية الأمريكية وهل سيقومون بالتخلي عن جنسيتهم لتجنب تكاليف الإمتثال الضريبي؟

وقد توصلت الدراسة إلى أنه من خلال تجربة بيئة يخضع فيها المواطنون الأمريكيون الذين يعيشون في الخارج لمتطلبات الإبلاغ الخاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) تدعم النتائج الإدعاء بأن تكاليف الامتثال المرتفعة المتعلقة بمتطلبات الإبلاغ عن قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA)، تزيد بشكل كبير من إحتمالية تخلي المواطن الأمريكي عن جنسيته، حتى في وجود الحد الأدنى من العبء الضريبي علاوة على ذلك فإن تصور الفرد لعدالة الإمتثال يؤثر سلبًا على قراره بالتخلي عن الجنسية، وأخيراً؛ فإن الخوف من العقوبات بشكل جماعي يفسر جزئيا تأثير العبء الضريبي على قرار التنازل وبالتالي فإنه يمكن البناء على هذه النتائج لفهم تأثير تكاليف الإمتثال بشكل أفضل على مثل هذا السلوك كالتنازل عن الجنسية.

(2/2) : الدراسات التي تناولت التهرب الضريبي الدولي :

1/2/2 دراسة (يوسف، 2021) بعنوان "الكشف عن الأصول الخاضعة للضريبة عبر الحدود الوطنية وأثره في مواجهة الممارسات الضريبية الضارة دراسة حول برامج ومستحدثات إدارة الضرائب الأمريكية –FATCA) :"(OVEDP

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تغيير وجهة النظر الدولية حول تبادل المعلومات والبيانات الضريبية بالإضافة إلى التعرف على أحدث التحركات الدولية لمواجهة التخطيط الضريبي الضار، والخطوات التي إتخذتها مصر لحماية وعائها الضريبي وتنميته سواء على المستوي الداخلى أو الخارجي.

وقد أختبرت الدراسة أثر الكشف عن الأصول الخاضعة للضريبة عبر الحدود الوطنية في مواجهة الممارسات الضريبية الضارة.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تفعيل الإتفاقيات الدولية متعددة الأطراف لمنح مزيد من الشفافية وتبادل المعلومات بالشأن الضريبي, وكذلك ضرورة وجود مصر بقوة في المنتديات العالمية الخاصة بالأعمال الضريبية لمواجهة التخطيط الضريبي الضار، بالإضافة إلى ضرورة إستحداث التشريعات الضريبية ومواكبتها للتغيرات والمستحدثات المعاصرة.

2/2/2 دراسة (بيبرس، 2023) بعنوان " الجنات الضريبية الدولية بين جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتفاقم ظاهرة التهرب الضريبي الدولي" :

هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الملاذات الضريبية وأنواعها وخصائصها، وكذلك بيان تأثير الملاذات الضريبية على الدول الأخرى وإنتشار التهرب الضريبي الدولي، وبيان أهم الإجراءات والسبل المحلية والدولية الضرورية للحد من إنتشار دول الملاذ الضريبي، والتعرف على أهم آليات واساليب التهرب الضريبي الدولي التي تتبعها الشركات الدولية للملاذات الضريبية.

وقد اختبرت الدراسة أثر وجود الجنات الضريبية الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتفاقم ظاهرة التهرب الضريبي الدولي.

وقد توصلت الدراسة إلى مايلى :

- أن وجود الجنات الضريبية يؤدى إلى هروب رؤوس الأموال من البلد المصدر إلى الدولة المستضيفة، لما تقدمه من حوافز وإمتيازات ضريبية وغير ضريبية.
- تعتبر أسعار التحويلات الدولية من أهم الآليات الأكثر استخداماً من طرف الشركات متعددة الجنسيات في عمليات التهرب الضريبي الدولي, لا سيما وأن معظم العمليات التجارية الآن تتصف بالعالمية.
- تتمثل الحجة الأساسية للجنات الضريبية في جذب مزيد من الأستثمار الأجنبي المباشر، لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة.

3/2/2 دراسة (Niels Johannesen, 2024) بعنوان " Offshore tax evasion in developing countries "

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على التهرب الضريبي في البلدان النامية وتوثيق اثنتين من الأنظمة التجريبية، حيث ان الملاذات الضريبية الخارجية تتسبب في خسائر كبيرة في الإيرادات الحكومية من خلال تسهيل التهرب الضريبي للأثرياء، وبالتالي فإن هناك طموح للغاية من التعاون الدولي يعتمد على التبادل التلقائي للحساب المصرفي وقد أظهرت المعلومات في السنوات الأخيرة، أنه لم يشارك فيه سوى عدد قليل من البلدان النامية.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة إجراء تعديل بمعيار التعاون العالمي القائم بين البنوك والحكومات على النحو الذي يسمح للبلدان النامية بجني مكاسب أكبر بفضل التحسينات التي طرأت على الشفافية المالية العالمية، حيث أنه لن تقوم البنوك بتوفير المعلومات إلى البلد الأصلي لأصحاب الحسابات الأجنبية فحسب، بل ستفرض أيضا ضريبة مقتطعة على الدخل المتدفق إلى الحسابات المملوكة للأجانب وتقوم بتحويل الإيرادات إلى البلد الأصلي .

ومن شأن هذا التعديل أن يضمن للحكومات تدفقاً من الإيرادات جراء فرض الضرائب على الدخل المالي الأجنبي لدافعي الضرائب دون الحاجة إلى تخصيص الموارد الشحيحة حتى تتمكن من تنفيذ التبادل التلقائي.

(3/2) : الدراسات التي تناولت العلاقة بين قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي والتهرب الضريبي الدولي:

1/3/2 دراسة (الشرقاوي, 2015) بعنوان " دراسة مقارنة لأثر (FATCA) على التهرب الضريبي في الأنظمة الأقتصادية المختلفة" :

يهدف البحث إلى تحليل نموذج (FATCA) للوقوف على تأثيراته على الأنظمة الإقتصادية المختلفة وخاصة مصر لتحديد كيفية الإستفادة منه عند تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل نظراً لما يكتنف ذلك النموذج من مزايا وصعوبات، وخاصة في ظل فرضه على الدول وتحميلها بالعقوبات في حالة عدم إستجابتها.

ويتناول البحث محاولات الدول في الحد من عمليات التهرب الضريبي، والتي تتمثل في وضع مجموعة من نماذج تبادل المعلومات بين الدول، والتي من أفضلها نموذج (FATCA) والذي يمثل أحد أهم النماذج التي وضعتها الولايات المتحدة للحد من التهرب الضريبي، بوضع آليات مناسبة مما يمكنها من جباية ضرائب منها على دخلها في دول أخري مما يساهم في الحد من التهرب الضريبي الدولي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه تعتبر الأنظمة الإقتصادية الأوربية من أكثر الأنظمة قابلية للإمتثال نظراً لمجهوداتها في مجال تبادل المعلومات، وإمكانية دخولها في إتفاقيات مع الولايات المتحدة تشمل المعاملة بالمثل يليها في ذلك دول مثل الصين وروسيا، ويأتي بعد ذلك الدول العربية والنامية ومن ضمنها مصر وتوجد أهمية ل(فاتكا) كأحد أهم الأنظمة الحديثة للحد من التهرب الضريبي، و توجد علاقة إرتباط بين قانون فاتكا والوضع الاقتصادى في مصر.

2/3/2 دراسة (هيري, بوعزة, 2021) بعنوان " نظام الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية FATCA ودوره في الحد من التهرب الضريبي الدولي: اتفاقية تنفيذ قانون FATCA بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً" :

هدفت الدراسة إلى الإجابة على التساؤل المطروح في مشكلة الدراسة وهو:

إلى أي مدى يمكن للإتفاقية تنفيذ قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية أن تساهم في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر؟ وذلك من خلال التعرف على مضمون قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الخارجية، ومعرفة الأهداف المرجوة من فرض قانون فاتكا الأمريكي، وتوضيح الأسس المبنية عليها إتفاقية فاتكا، وكذلك تحليل الإتفاقية وإستنباط الأهداف التي ترجوها الجزائر من توقيع الاتفاقية لمنع التهرب الضريبي.

وقد توصلت الدراسة إلى ان هذه الاتفاقية ذات توجه أمريكي أكثر منه جزائرى وبالتالي فإنه حبذا لو تم إعادة صياغتها بشكل يرجع بالفائدة العادلة بين كلا طرفي الاتفاقية، وكذلك فإن هذه الإتفاقية هدفت الولايات المتحدة من خلالها إلى تحسين الإمتثال الضريبي الدولي والتقليل بطريقة غير مباشرة من التهرب الضريبي الدولي ويعاب على

هذه الإتفاقية أنها وضحت بالتفصيل فقط كيف تطبق الجزائر قواعد قانون فاتكا ولم توضح ذلك بالإتجاه المعاكس رغم أنه نص في مضمون الإتفاقية على أن يتم تبادل المعلومات بين المتعاقدين في الإتفاقية بشكل أتوماتيكي.

3/3/2 دراسة (Carmela, 2023) بعنوان "Counteracting offshore tax evasion Evidence from the foreign account tax compliance act" :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير قانون الإمتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية (FATCA) على الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأمريكية العالمية من خلال فروعها المنتشرة حول العالم، وذلك بإستخدام مجموعة بيانات غير منشورة حول الودائع التي تحتفظ بها فروع البنوك الأمريكية على أساس غير موحد جغرافيًا.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق قانون فاتكا أدى إلى تخفيض الودائع المحتفظ بها في الفروع الموجودة في الملاذات الضريبية، ووجدت أن هذا التأثير يكون أكثر خطورة في تلك الدول التي وقعت إتفاقية تبادل للمعلومات، كما قدمت هذه الدراسة أدلة تدعم تحويل الودائع داخل النظام المصرفي الأمريكي إلى بلدان لم توقع على إتفاقية حكومية دولية متبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

تحليل الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية :

يتضح من العرض السابق للدراسات المهتمة بكل من قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي والعلاقة بينهما ما يلى:

1- التباين في نتائج الدراسات السابقة التي تناولت دراسة تطبيق قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي، وقد أتضح ذلك في دراسة (بابكر, القحطاني, 2019) حيث ركزت الدراسة على توضيح أثر تطبيق القانون على النظام المصرفي السعودي دون التطرق بشكل مركز على دور القانون في الحد من التهرب الضريبي الدولى، و دراسة (الشريده، 2021) والتى ركزت على توضيح أثر تطبيق القانون على إفشاء السرية المصرفية دون التطرق لأثره على التهرب الضريبي الدولي، وكذلك دراسة (بيبرس، 2023).

2- أتفقت بعض الدراسات على أن هناك علاقة بين قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي والحد من التهرب الضريبي الدولي, حيث يساهم القانون بإعتباره أحد أهم الأنظمة الحديثة في الحد من التهرب الضريبي الدولي, فهناك علاقة طردية تربط بينهما، وهي دراسة (الشرقاوي, 2015)، و دراسة (يوسف، 2021)، و دراسة (هيري, بوعزة, 2021)

3- ندرة الدراسات السابقة التي تناولت تأثير تطبيق هذا القانون على البنوك التجارية والمؤسسات المالية وخاصة في البيئة المصرية.

4- لم يجد الباحث في ضوء المسح الذي قام به اهتماماً كافياً بدراسة أثر قانون (فاتكا) في الحد من التهرب الضريبي الدولي وتوابع أمتثال البنوك المصرية لهذا القانون أو قوانين الإفصاح الدولي الأخري.

وفي ضوء ما سبق تظهر الفجوة البحثية للدراسة الحالية حيث إستعرضت الدراسات السابقة مدى الحاجة إلى تطبيق القانون مع المطالبه بالمعاملة بالمثل والذي من شأنه أن يساهم في تخفيض وتقليل التهرب الضريبي الدولي والذي سيقوم الباحث بإبرازه في هذا البحث .

3- أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف العام للدراسة في الوقوف على مدى تأثير تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) على البنوك المصرية بشكل عام، ويرى الباحث أنه يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية :

أ- عرض لأهم الدراسات السابقة والمتعلقة بقانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) والنتائج التي توصلت إليها.

ب- عرض وتحليل لأبرز النقاط الهامة المطلوبة عند تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا).

جـ- إبراز مدى تأثير تطبيق القانون في الحد من التهرب الضريبي الدولي.

د- إختبار أثر قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي على الحد من التهرب الضريبي الدولي من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من عدد خمسة بنوك مصرية.

4- أهمية الدراسة :

-**الأهمية العلمية:** وتنبع الأهمية العلمية للدراسة من خلال دراسة موضوع ذو أهمية وتأثير محتمل على القطاع المصرفي المصري كما ترجع أهميته أيضاً إلى إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتعظيم عوائدها الضريبية من خلال إلزام المؤسسات المالية الخارجية بإمداد الإدارة الضريبية بسلسلة من البيانات عن عملائها من حاملى الجنسية الأمريكية لإستجلاب الضريبة منهم عن إيرادتهم المتولدة من أصول مالية مستثمرة خارج الإقليم الأمريكي، دون مراعاة تعرض إفشاء سرية البنوك عن عملائها وهو ما يخالف القوانين المعمول بها في سرية الحسابات او حتى تعرض ارباح البنوك للإنخفاض نتيجة هروب عملائها.

-**الأهمية العملية:** أن أهمية الدراسة العملية تُستمد من التعرف على البيانات المدرجة بالنماذج التي أقرتها الخزانة الأمريكية للممولين للإفصاح عن الإيرادات التي تحصل عليها الأشخاص الأمريكية (طبيعيين وإعتبارية) من خارج الإقليم الأمريكي بما يساهم في الحد من التهرب الضريبي الدولي للأمريكيين.

5-فرض الدراسة

يمكن صياغة الفرض الرئيسي للدراسة على النحو التالي :

لا يؤثر تطبيق قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي على الحد من التهرب الضريبي الدولي .

6- منهج الدراسة :

لتحقيق أهداف البحث فإن الباحث سوف يجمع بين المنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي على كما يلي:

أ- **المنهج الاستقرائي**

من خلال الإطلاع على الأبحاث العلمية والمقالات المرتبطة بموضوع البحث أجنبية واقليمية ومحلية، وكذلك من خلال تناول الدراسات السابقة فيما يتعلق بقانون فاتكا وأثر التطبيق له على البنوك العاملة بالسوق المصرية والصعوبات والمشكلات التي واجهت تطبيقه وكيفية محاولة التغلب عليها.

ب-**المنهج الاستنباطي**

حيث يقوم الباحث بعمل دراسة ميدانية من خلال المقابلات الشخصية وتوزيع قائمة إستبيان على البنوك المصرية العامة والخاصة كوسيلة لجمع البيانات من أجل إستخدامها في عملية التحليل الاحصائي لإثبات مدى صحة أو عدم صحة فروض البحث.

7-حدود الدراسة

يمكن توضيح حدود الدراسة من خلال ما يلي:

أ-حدود مكانية: تقتصر الدراسة بصفة اساسية على دراسة دور قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية (فاتكا) في الحد من التهرب الضريبي الدولي بالقطاع المصرفي المصري، وفي ظل المحددات التي أرسي قواعدها البنك المركزي المصري دون التطرق لأثر تطبيق هذا القانون على باقى المؤسسات المالية من شركات التأمين وإعادة التأمين وصناديق الإستثمار.

ب-**حدود زمنية:** تم تحديد حدود البحث منذ عام 2014م حيث بدأت جمهورية مصر العربية بالخطوات الضرورية واللازمة لجعل المؤسسات المالية المصرية ممتثلة للقانون.

8- هيكل الدراسة :

في ضوء أهمية الدراسة ومنهجيتها وتحقيقاً لأهدافها وإثباتاً لفروضها قام الباحث بتقسيم الدراسة على النحو التالي :

1- قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي.

2- التهرب الضريبي الدولي.

3- دور قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي في الحد من التهرب الضريبي الدولي.

ثانياً: الإطار النظرى للدراسة:

1- قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي:

1/1 ماهية قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) :

قبل أن نتطرق لقانون الإمتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية (فاتكا) فإننا بحاجة إلى معرفة ماهية وظيفة الإمتثال في الأساس حتي يمكننا الوقوف على طبيعة عمل القانون وكيفية تطبيقه من قبل البنوك العاملة في القطاع المصرفي بجمهورية مصر العربية وبالتالي فإن وظيفة الإمتثال تعني الإلتزام فقد قامت لجنة بازل "Basel Committee on Banking Supervision" في عام 2005 بإصدار ورقة عمل تخص الإمتثال ووظيفته في البنوك "Compliance and Compliance function in Banks" حيث عرفت لجنة بازل وظيفة الإمتثال بأنها "وظيفة مستقلة تقوم بتحديد وتقديم النصح والإرشاد والمراقبة ورفع التقارير حول مخاطر الإمتثال كنتيجة لعدم الإمتثال" في البنك والتي تتضمن مخاطر عدم الإلتزام بالقوانين نتيجة لإخفاقه بالإلتزام بالقوانين وقواعد السلوك والممارسات المطبقة" (هزام، 2021،ص 19).

ويشير هذا التعريف إلى أن وظيفة الأمتثال تستند في الأساس إلى الإستقلالية وأنها وظيفة تأكيد للإلتزام والإمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير سواء الصادرة داخلياً او خارجياً وكذلك بمعايير السلوك المهني والإلتزام بأفضل الممارسات المصرفية سواء الصادرة محلياً من الجهات الرقابية أو خارجياً من الجهات الإشرافية والرقابية (بازل II) (محمد،كريمة، 2014، ص 13).

كما أشار هذا التعريف إلى مسئولية تقييم وتحديد ومراقبة عناصر مخاطر عدم اللإمتثال للقوانين والمعايير والأنظمة والسياسات وتقديم النصح والإرشاد لمعالجتها ورفع التقارير اللازمة حيال ذلك إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا، وبالتالي فإن وظيفة الإمتثال أصبحت لا تقتصر على حسن الأداء والمعاملة فقط بل أصبحت وسيلة لدرء المخاطر سواء المتصلة بالسمعة أو المخاطر التشغيلية أو سلامة النظام المالي وكفاءة أدائه، ومن ثم فإن مهام وظيفة الإمتثال قد أتسعت بشكل سريع في الدول المتقدمة لتشمل جميع العمليات المصرفية والإستثمارية وقد حددت لجنة بازل المبادئ المتعلقة بوظيفة الإمتثال والتي تمحورت حول تنظيم هيكل وظيفة الإمتثال في البنك، ودورها ومسئولياتها.

2/1 مفهوم قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي :

عُرف قانون فاتكا (FATCA) بأنه " قانون الإلتزام بقواعد الضرائب على الحسابات الأمريكية خارج الولايات المتحدة (FATCA) والذي تم سنه عام 2010 كجزء من قانون حوافز التوظيف الأمريكي "HIRE Act" ، ويعد خطوة أساسية في الجهود الأمريكية لمواجهة التهرب الضريبي الذي يتم من جانب أشخاص أمريكيين يحتفظون بإستثمارات في حسابات بنكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية, وقد صدر بشكل نهائي في 17 يناير 2013، كما تم نشره في 28 يناير 2013 (الهيئة العامة للرقابة المالية، مصر، 2014).

وبموجب أحكام قانون فاتكا يتعين على كافة البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية القيام بإجراءات التحقق والعناية بشأن أصحاب الحسابات الأمريكيين الذين يملكون أصولاً وتزيد أرصدة حساباتهم عن 50 ألف دولار أمريكي للأفراد، و 250 ألف دولار أمريكي للشركات، كما يلزمها بالإفصاح عن مساهمات المكلفين والتي تزيد على 10% من رأسمال الشركة الأجنبية (طوبار،2018، ص112).

ويتضح من المفهوم أن قانون فاتكا وُضع لمواجهة التهرب الضريبي الذي يلجأ إليه بعض الأشخاص الأمريكيين الذين يحتفظون بحسابات بنكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن أنه يوفر درجة كبيرة من الشفافية في المسائل الضريبية، وذلك بدافع الإفصاح عن المعلومات الجديدة وشروط حجبها التي يجب تطبيقها في المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم والتي يتم تحديدها بموجب قانون فاتكا(Politou،Patsakis ، 2019).

أما المؤسسات المالية الرافضة للإمتثال للقانون فسوف تتعرض لعقوبات مالية وغير مالية يتمثل بعضها في الحرمان من التعامل في السوق العالمي للدولار الأمريكي الذي يشكل نحو87% من حجم المعاملات اليومية بالنقد الأجنبي، وكذلك الحرمان من أية تسوية للمعاملات المالية تتم بالدولار الأمريكي مع أي جهة حول العالم (أبوالمعاطي،2015، ص21).

وتتولى المؤسسات المالية في الدولةً الأجنبية بشكل عام مهمة نقل المعلومات بصورة مباشرة إلى مصلحة الضرائب الأمريكية التابعة لوزارة الخزانة الأمريكية من خلال نموذجين هما :

النموذج الأول : الإتفاقية الحكومية الدولية1-IGA1 (Inter- Governmental Agreement) :

وفقا لهذا النموذج فإنه يتم إبرام إتفاقيات حكومية ثنائية بين الحكومة الأمريكية وحكومة الدولة المنوط بها بدء تطبيق قانون فاتكا.

أما بالنسبة للنموذج الثاني : الإتفاقية الحكومية الدولية 2- (IGA 2)

فتتم الإتفاقيات بين وزارة الخزانة الأمريكية والبنوك المركزية أو المؤسسات المالية لكل دولة على حدة وبشكل مباشر لتصبح بذلك مؤسسات مالية أجنبية مشاركة Participating. FFI للإمتثال به.

3/1 أهداف قانون فاتكا (سلامة، القحطانى، 2019، ص 7) :

أ – الأهداف الرئيسية وتتمثل في:

– تحديد الأشخاص الأمريكيين أو الكيانات الأمريكية المحتفظين بأصول مالية تخصهم بالخارج أو الكيانات التي يمتلك فيها أمريكيون حصصاً جوهرية تزيد عن 10%، وذلك من خلال إلزام المؤسسات المالية الأجنبية بالتعرف عليهم وموافاة مصلحة الضرائب الأمريكية بتقارير عنهم.

– وقف خسائر تقدر بمليارات الدولارات نتيجة لقيام بعض الأمريكيين باستخدام وسائط مالية غير أمريكية بهدف التهرب من التزاماتهم الضريبية.

ب- الأهداف الفرعية وتتمثل في :

- إنعاش الخزانة الأمريكية في ظل تفشى ظاهرة التهرب الضريبي والعمل على مكافحته.
- جعل التهرب الضريبي أكثر صعوبة على الأشخاص الخاضعين لنظام الضرائب الأمريكي.
- توفير المزيد من الشفافية والافصاح لمصلحة الضرائب الأمريكية عن الدخول والأصول المالية التي تزيد عن حدود معينة 50 ألف دولار أمريكي للأفراد، 250 ألف دولار أمريكي للشركات للمواطنين والمقيمين في أمريكا.
- تفعيل دور المؤسسات المالية الأجنبية في مساعدة الحكومة الأمريكية لمواجهة التهرب الضريبي.

4/1 وظيفة الإمتثال في البنوك (فهمي، 2012، ص 18):

1/4/1 الهدف من وظيفة الإمتثال في البنوك:

- تعتبر وظيفة الإمتثال جزءاً لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية وأنظمة الحوكمة في البنوك.
- تحديد أدوات الرقابة المستخدمة من قبل جهاز مراقبة الإمتثال للحد من مخاطر عدم الإمتثال داخل البنك وتقييم مدى الإلتزام بالتعليمات والقوانين والتشريعات الصادرة من الجهات الرقابية.
- نشر الوعى وتثقيف الموظفين فيما يتعلق بالإمتثال للقوانين والأنظمة والمعايير المطبقة.
- وضع إطار عام للعلاقة بين مراقبة الإمتثال وإدارات البنك الأخرى (إدارة الرقابة الداخلية ،الإدارة القانونية ..) والجهات الرقابية الخارجية (البنك المركزى ، مراجعى الحسابات الخارجيين ...).

2/4/1 أهمية وظيفة الإمتثال في البنوك (علاوي، 2013، ص 23) :

ترجع أهمية وظيفة الإمتثال في البنوك إلى الآتى:

- خلق الثقة في النظام المالي والمحافظة عليه.
- ترغيب جمهور المتعاملين في فهم النظام والتعارف على حقوقهم.
- معالجة النواحي التي يؤدى عدم مراقبتها ومعالجتها إلى وجود مخاطر تؤثر على سلامة النظام المالي وجمهور المتعاملين معه والعاملين فيه والتي قد يمتد أثرها إلى النظام الإقتصادي كله.

5/1 الأشخاص والمؤسسات المالية الخاضعة لقانون فاتكا (بدران، 2012،ص 19):

1/5/1 الأشخاص الخاضعون للضريبة الأمريكية :

أ- المواطن الأمريكي .

ب- مزدوجي الجنسية أحدهما الأمريكية.

جـ- المواطن الأمريكي المقيم خارج أمريكا.

د- حامل البطاقة الخضراء.

هـ- المقيم بأمريكا لمدة لا تقل عن 183 يوما في أخر ثلاث سنوات.

و- المولود بأمريكا إلى أن يتخلى عن جنسيته.

- **أما البيانات الأضافية التي يتوجب طلبها من الأشخاص الأمريكيين فتتمثل في :**

(أ) نموذج W-9 : يستخدم لطلب بيانات التعرف على الأشخاص الأمريكيين للمساعدة على إرسال بياناتهم إلى دائرة الإيرادات الداخلية وتقوم البنوك بطلب تعبئة نموذج W–9 من جميع العملاء الأمريكيين الأفراد والأطراف المرتبطة بالحساب والذين لديهم مؤشرات قوية بأنهم أشخاص أمريكيين.

(ب) نموذج W-8BEN : يستخدم من قبل الأشخاص الأمريكيين الذين يحملون مؤشراً أمريكياً لتأكيد حالتهم كأشخاص غير أمريكيين، أما العملاء الذين لديهم مؤشرات ضعيفة (مثل العنوان ورقم الهاتف والأوامر الثابتة على الحساب) سيطلب منهم تعبئة نفس النموذج.

(ج) نموذج تفويض بالإفصاح :

الغرض منه الحصول على موافقة العملاء والأطراف الأخري المرتبطة بالحساب بتفويض البنك على تزويد بياناتهم إلى دائرة الإيرادات الداخلية.

2/5/1 أسس تصنيف المؤسسات المالية الأجنبية وفق قانون فاتكا (الحسيني، 2013، ص32):

أ– مؤسسات مالية أجنبية ملتزمة (Compliant) : هي مؤسسات تدخل في إتفاقية مع مصلحة الضرائب الأمريكية مع الإلتزام بتحديد العملاء الأمريكيين والتعرف عليهم، والإفصاح عن المعلومات المطلوبة من العملاء والإفصاح عنها والإستقطاع من مدفوعات معينة تخصهم.

ب– مؤسسات مالية أجنبية في حكم الملتزمة (Deemed Compliant) : هي مؤسسات يمكنها أن تتجنب التعرض لإستقطاع مبالغ من مدفوعاتها دون أن تدخل في أي اتفاقية إذا كانت مؤسسات ملتزمة وذلك بالتسجيل على موقع IRS والوفاء ببعض المتطلبات الإجرائية مثل :

أ . خضوعها لإشراف السلطة رقابية في نفس البلد.

ب . ألا تقوم بأعمال خارج البلد الذي تخضع للتنظيم فيه.

ج . أن تكون الدولة التي تعمل بها ملتزمة بتعليمات الفاتكا.

د . ألا تسعى لجلب أصحاب حسابات من خارج البلد الخاضعة للتنظيم فيه.

هـ. ألا يزيد إجمالي أصولها المالية عن 175 مليون دولار، ولا يزيد إجمالي أصولها في الميزانية المجمعة عن 500 مليون دولار.

جـ– مؤسسات مالية أجنبية غير ملتزمة (Non- Compliant) : هي مؤسسات تختار عدم الإلتزام ببنود ومتطلبات قانون فاتكا، مما يجعلها تتعرض لما يأتي:

أ .خضوعها لاستقطاع ضريبي مقداره 30% على الحصيلة الإجمالية لجميع مبالغ الأرباح والفوائد.

ب .فقدان علاقاتها مع البنوك المراسلة الأمريكية.

ج .ضعف علاقات المؤسسة مع المؤسسات المالية الدولية.

6/1 التحديات التي تواجهها البنوك في ظل تطبيق قانون FATCA ومقترحات العلاج.

سادت حالة من القلق والجدل بالقطاعات المصرفية حول كيفية وإمكانية تطبيق قانون فاتكا الأمريكي، وكان السؤال الذي دار في أذهان الكثيرون هو: هل قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الخارجية FATCA، هو سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تسخير دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية؟ أم أن تطبيقه نابع من رغبة أمريكية حقيقية في تجنب اثر عمليات تهريب الأموال وغسيلها والعمل على مكافحتها؟ خاصة وأن عدد الأشخاص الخاضعين للضرائب خارج الولايات المتحدة والذين يلجأون إلى التهرب الضريبي الدولي عن طريق تهريب أموالهم إلى خارج أراضي أمريكا يقدر بنحو 17 مليون شخص حيث يخضع المواطن للضريبة لمجرد أنه حامل للجنسية الأمريكية، إذ إن الجنسية إمتياز يتم بموجبه تكليف المواطن للخضوع للضريبة حتى لو لم يكن مقيماً في الولايات المتحدة (Wolfe, 2011).

وقد أثار هذا القانون حفيظة المسئولين في البنوك والمؤسسات المالية حول العالم بإعتبار أن تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالقانون مكلفة من الناحية المالية، كما أن أحكام القانون الجديد تخالف السرية المصرفية المعمول بها في بلدان كثيرة، لدرجة أنه يمكن القول أن هذا القانون بمثابة تجنيد المؤسسات المالية من مختلف أنحاء العالم لإمداد السلطات الضريبية الأمريكية بجميع البيانات المتاحة لها عن الأشخاص الأمريكية (طبيعيين واعتبارية)، وبناء عليه يتضح أن المؤسسات المالية لابد لها أن تلتزم بهذا القانون وتتكيف معه لإعتبارات المصالح المشتركة بين الطرفين (الشريده، 2021، ص 9).

وقد نشرت وزارة الخزانة الأمريكية في يوليو 2012 إتفاقاً نموذجياً للعمل به بين حكومات خمس دول وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والمملكة المتحدة هذا الإتفاق خاص بتبادل المعلومات بين الدول ويحدد إجراءات محددة بشأن كيفية تبادل المعلومات سيكون بموجب الأتفاق للحكومات الخارجية الحصول على معلومات من الولايات المتحدة عن الحسابات التي تحتفظ بها في المؤسسات المالية الأمريكية من قبل المقيمين في بلدانهم، إلا أن دول أخرى رفضت الإقدام على الموافقة، في مقدمتها الصين واليابان (Treasury Department Documents and Publications, (2012)).

7/1 الموقف المصرى من قانون FATCA :

بعد إصدار قانون فاتكا الأمريكي قام البنك المركزي المصري بعقد سلسلة من الندوات على مستوى إتحاد المصارف العربية للتناقش والتشاور لبحث سبل التعامل مع هذا القانون نظراً لأن مصر لها قانون خاص بجهازها المصرفي (قانون البنك المركزى المصرى رقم 88 لسنة 2003)، والذي يكفل سرية الحسابات البنكية للمتعاملين مع القطاع المصرفي ولايمكن فرض قانون أجنبي تتعارض بنوده مع مواد القانون المصري وبالتالي فالأمر يستلزم تغييراً تشريعياً لإعتبارات تتعلق بسرية الحسابات.

وقد قامت مصر بالفعل بتطبيق القانون في قطاعها المصرفي وذلك من خلال إتصال مباشر بين البنك و مصلحة الضرائب الأمريكية إلا أن الباحث يدرس أثر تطبيق هذا القانون على القطاع المصرفي المصري نظراً لعدم وجود عقوبات صريحة للدول غير المطبقة للقانون لكن ستكون هناك عقوبات غير مباشرة ترتبط بالتعاملات الدولارية والتحويلات للمؤسسات المصرفية التي تتناول تعاملات مع اشخاص امريكية.

وبالتالي فإن تطبيق هذا القانون، يتطلب إضافة بند في استمارات فتح الحسابات تفصح عن الجنسيات التي يحملها العميل فاذا كان حاملا للجنسية الأمريكية يطبق عليه القانون ويلتزم البنك بخصم جميع الضرائب وفق طلبات الخزانة الأمريكية منه، حتى وان كان ذلك القانون قد ألغى جميع القواعد القانونية الذهبية الخاصة بسيادة القوانين والراسخة والمتعلقة بأقليمية القانون وعدم تطبيقه خارج حدود الأقليم، وبالتالي لابد من مراجعة الأنظمة المحاسبية المعمول بها في البنك من طلبات فتح الحساب الجارى، والإيداعات من الودائع تحت الطلب ولأجل، وطلبات فتح الإعتمادات المستندية، وكذا مراجعة القوانين المصرفية وتدريب العاملين وتأهيلهم من حيث تجهيز الكوادر البشرية والهياكل التنظيمية لتنفيذ آليات هذا القانون الأمريكي تقنيًا وقانونيًا ومدى توافر الإيرادات التمويلية اللازمة، والخبراء والمختصين لدعم وتحديث أو إنشاء هذه الهياكل التنظيمية للتعرف على كيفية تطبيق القانون، وهو مايعتبر بمثابة مصروفات ضخمة ضرورية بغرض تجهيز جميع قطاعات البنك لإعتبارات الإفصاح بالبيانات الخاصة بالعملاء للحكومة الأمريكية و بجميع تعاملاتهم بموجب تقارير مالية سنوية مما يؤثر على ربحية البنك حتي يتمكن البنك من التوافق مع القانون الأمريكي، مع ضرورة توقيع العميل على نموذج يسمح للبنك بتداول بياناته لوزارة الخزانة الأمريكية والموافقة على اقتطاع الضريبة الأمريكية في حالة طلب الحكومة الأمريكية ذلك، مما يشير إلى دهاء السلطات الضريبية الأمريكية في استجلاب مواردها السيادية بشتى الطرق القانونية حتى وان كان على حساب استقلالية كل دولة في سيادتها، ومن ثم تعظيم الموارد الأمريكية داخل وخارج حدود الاقليم الأمريكى (مقطش، 2013،ص 17).

وبموجب تلك الاتفاقية تكون المؤسسات المالية ملزمة بما يلي:

1- القيام ببعض الإجراءات للتحري عن هوية أصحاب الحسابات المفتوحة لديها .
2- رفع تقارير سنوية لمصلحة الضرائب الأمريكية عن أصحاب الحسابات من حاملي الجنسية الأمريكية لديها أو عن الكيانات الأجنبية التي يكون فيها ملكية أمريكية.
3- حجز ودفع 30% من أي مدفوعات ذات مصدر دخل أمريكي لمصلحة الضرائب الأمريكية، وكذلك الحصيلة الإجمالية من بيع الأوراق المالية التي تدر دخلا من مصدر أمريكي لصالح :

(أ) مؤسسات مالية خارجية.

(ب) أفراد مالكي حسابات فشلوا في توفير معلومات كافية لتحديد ما إذا كان أو لم يكن شخص أمريكي.

(ج) حسابات الشركة الأجنبية التي فشلت في توفير معلومات كافية عن هوية أصحابها الأمريكيين من ذوى الحصص الكبيرة.

-الإيرادات الخاضعة لأحكام قانون (FATCA):

1- الفوائد من الودائع والعوائد من السندات والأذون وصكوك التمويل.
2- التوزيعات من الاسهم بأنواعها ووثائق الإستثمار وصكوك الإستثمار.
3- المكاسب الرأسمالية.
4- دخول أخرى.

-الأصول المالية التي تخضع إيرادتها لقانون (FATCA):

1- الودائع بالبنوك.
2- عقود المشتقات المالية بكافة أنواعها مثل:(عقود الصرف الاجلة والاختيارات والمستقبلية وعقود تبادل اسعار الفوائد المصرفية والعوائد على السندات).
3- عقود الوساطة مع التجار والمؤسسات التجارية.
4- الأوراق المالية بكافة أنواعها.
5- عقود التأمين وعقود إعادة التأمين

ويخرج عن نطاق التطبيق لهذا القانون أنشطة الإستثمار العقارى والإيرادات الناتجة من إقتناء التحف والمجوهرات والذهب والسيارات والعقارات وأى مقتنيات ملموسة طالما كانت للإستعمال الشخصى، وبالتالي يوجد مجموعة من التعديلات يجب على البنوك إجرائها عند تطبيق القانون وهى(ابراهيم،2014، ص10):

- **تعديلات إجرائية:**

وتتمثل في مراجعة المستندات والنماذج الخاصة بحسابات العملاء، ومراجعتها بغرض توفير معلومات للبنك وتوضيح الجنسية الخاصة بكل عميل ومصادر الأموال، وبالتالي إجراء تعديل في نماذج مستندات فتح الحساب وإضافة شرط الموافقة على تبادل المعلومات بين البنك والحكومة الأمريكية، وانها غير خاضعة للسرية.

- **تعديلات في نظم المعلومات:**

يمكن اجراء تعديلات في نظم المعلومات من خلال تطوير في البنية المعلوماتية يتيح للعميل التعرف أولاً بأول عن معاملاته التي يتم إخطار الخزانة الأمريكية بها، لكى يكون على علم بما يجب ان يتم الإفصاح عنه ضمن إقراره الضريبي من إيرادات خارجية. بالاضافة إلى بناء أنظمة جديدة لتنفيذ آليات هذا القانون تكنولوجياً وتوفير الأموال التمويلية اللازمة لدعم وتحديث هذه الأنظمة، حتى تصبح البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ملاءمة لتطبيق القانون (Al-Abdullah ,2015,P 195).

- **تعديلات تشريعية:**

يمكن إجراءها من خلال تعديل في قانون البنك المركزى يتيح لجميع البنوك العاملة في مصر الإفشاء بتعاملات العملاء للخزانة الأمريكية تجنبا لسرية الحسابات، وكذلك تطبيق إتفاقية بين البلدين تقضى بتبادل المعلومات بالمثل من خلال معاملة تفاضلية.

وقد قامت مصر بالفعل بتعديل قانون الإجراءات الضريبية الموحد وذلك بقانون رقم 176 لسنة 2022 بإضافة فقرة ثانية إلى نص المادة رقم (78) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم 206 لسنة 2020 تنص على أنه "لا تخل أحكام المادتين رقمي 140،142 من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم 194 لسنة 2020 بالإفصاح عن معلومات لدى البنوك، لأغراض تبادل المعلومات تنفيذًا لأحكام الإتفاقيات الضريبية الدولية النافذة في مصر."(جريدة الوقائع المصرية، 2021)

ويتيح التعديل طبقًا لنص المادة تبادل المعلومات الضربية والبنكية بين مصر والدول الموقعة معها على اتفاقيات ضريبية، وكان النص قبل التعديل يتيح المعلومات الضريبية، بينما سمحت الفقرة الجديدة المضافة في التعديل على تبادل المعلومات البنكية وفقا لقواعد إتاحة المعلومات المنصوص عليها في قانون البنك المركزي.

وتأتى تعديلات قانون الإجراءات الضريبية تنفيذًا لأحكام الإتفاقيات الضريبية الدولية المنضمة إليها مصر، حيث يتيح للدول الأجنبية المنضمة إلى الإتفاقيات الدولية الضريبية النافذة في حق مصر التحقق من المعاملات التجارية لرعاياها لمواجهة التهرب الضريبي، وهو بذلك يعطي لمصر حق المعاملة بالمثل مع 172 دولة انضمت إلى تلك الإتفاقيات الدولية الضريبية.

- **تعديلات إدارية:**

وهي تعديلات ضرورية وجوهرية حتي يتمكن البنك من الإمتثال للقانون وتتمثل في تطوير الهياكل الإدارية بإنشاء قطاع يختص بإصدار التقارير المالية والإفصاح عنها اولا باول للخزانة الأمريكية، بالإضافة إلى تطوير في الهياكل التنظيمية للموارد البشرية وتدريبهم وتطويرهم على النحو الذي يلفت نظر العميل على أن هذا الأجراء ضرورى حتى لاتقع تحت طائلة القانون وتعاقب بالغرامة، لحاملى الجنسية الأمريكية(ابراهيم،2014، ص10).

وبالتالي فأنه من منظور التكلفة والعائد (من وجهة نظر الباحث) فإنه من المؤكد أن تلك التعديلات ستؤدى إلى زيادة تكاليف التشغيل والعمليات لدى البنك، الأمر الذي قد ينعكس على تخفيض معدل الربحية نتيجة زيادة التكلفة.

2- التهرب الضريبي الدولي:

1/2 مفهوم التهرب الضريبي الدولي :

تبنت العديد من الجهات وضع تعريف للتهرب الضريبي ونتناول في هذا المبحث أهم تعريفات التهرب الضريبي ويمكن تعريفه كما يلى:

يعتبر التهرب الضريبي هو محاولة الممول عدم دفع الضرائب باستخدام أساليب غير شرعية، ويتخذ التهرب الضريبي صوراً عديدة تختلف من الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة (الداودى،2016).

ويجدر بنا التطرق إلى مفهوم التهرب الضريبي الدولي وأسبابه، وذلك في ظل سعي كل من الدول والمنظمات الاقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وتجنب الإزدواج ، وعلى سبيل المثال ما قامت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) التي اعتمدت اتفاقية تمثلت في معيار التقرير العام (CRS-Common Reporting Standard) وقد تم تأييدها من قبل وزراء مالية مجموعة العشرين (G20) في سبتمبر 2014م، وقامت منظمة (OECD) بنشر كتيب لتنفيذ الإتفاقية في اغسطس 2015م، وذلك بهدف الوصول إلى نظام عالمي واقعي وحقيقي لتبادل المعلومات حول الحسابات المالية وذلك في ظل تفشي ظاهرة التهرب الضريبي الدولي على المستوى العالمي، وحددت بموجبه نطاق المساعدة المتبادلة بين الإدارات الضريبية في تبادل البيانات والمعلومات الضريبية والتفتيش الضريبي المشترك والتحصيل الضريبي بين الدول الأعضاء في المنظمة، وقد استوحت أغلب النصوص لقانون فاتكا من هذه الإتفاقية (سلامة، القحطانى، 2019،ص 11).

وقد عرف أخرون التهرب الضريبي بأنه" هو إستخدام الوسائل غير المشروعة لتجنب دفع الضرائب بإنتهاك مباشر للقوانين أو تجنب دفع الضرائب بدون انتهاك وخرق للقوانين من خلال إستغلال الثغرات القانونية والهياكل القانونية الشاذة وهو ما يسمى "التحايل الضريبي"، والذي قد يتعدى حدود الدولة ليشمل الصفقات العابرة للحدود فيسمى "التحايل الضريبي الدولي" و إذا تم عن طريق التخطيط المسبق لتنظيم المعاملات الخاصة بهم مما يؤدى إلى تحمله لضريبة أقل فأنه يسمى "التخطيط الضريبي" (الشرقاوي، 2015، ص 21).

2/2 أسباب التهرب الضريبي الدولي :

يرجع التهرب الضريبي إلى عوامل العولمة والتكنولوجية التي سهلت أي محاولة لإخفاء العائدات من عمليات المراجعة الضريبية، حيث يسعى دافعى الضرائب إلى استغلال الفرص التي توفرها العولمة والتكنولوجيا في ظل غياب التعاون الدولي بين السلطات الضريبية، وبالتالي الحصول على فرص لإخفاء الدخل والأصول وقد يرجع إلى المشاكل التي ترتبط بالنظام الضريبي، والتي سهلت من عمليات التهرب الضريبي، والتي تتمثل في أوجه القصور في مصلحة الضرائب.

ويمكن إرجاع أسباب التهرب الضريبي إلى ما يلى (شكرى، 2000، ص 9) :

أ- لأسباب الأخلاقية : يقصد بها المستوى الأخلاقي ودرجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة.

ب- الأسباب السياسية : تلعب السياسة دوراً هاماً في التهرب الضريبي فإذا أنفقت الدولة حصيلة الضرائب التي تحصلها في وجوه نافعة فإن الأفراد يشعرون أن مايدفعونه يعود عليهم بالفائدة فسوف يقل تهربهم، أما إذا بددت الدولة حصيلة الضرائب في وجوه لا تعود بالنفع على المواطنين فإنهم سيبذلون قصارى جهدهم في التهرب من الضريبة.

جـ- الأسباب الإقتصادية والاجتماعية: يفرض مستوى المعيشة والوضع الإقتصادي العام نفسه في الإلتزام بالضريبة، فالوضع الإقتصادي الجيد ووفرة رؤوس الأموال تؤدي إلى عدم التهرب الضريبي والعكس صحيح.

د- الأسباب الجزائية: يساعد الجزاء الذي تفرضه الدولة على المتهرب من الضرائب على التقليل من التهرب الضريبي.

3/2 الفجوة الضريبية الدولية :

تتم عملية جمع الضرائب من خلال الإمتثال طواعية للقوانين الضريبية، وبالتالي تقع على المصالح الضريبية مسئولية تقييم الضرائب المستحقة، ومحاولة أن تغطى تلك المدفوعات إلتزامات الدولة المجتمعية والتنموية، وبالتالي فأن المشاكل التي تنتج عن عدم الإيداع أو تخفيض قيمة الضريبة أو عدم الأبلاغ عن الضرائب المستحقة تشكل تلك المشاكل معا فجوة الضرائب، والناتجة عن قصور القوانين والمعايير الموضوعة على الحد من عمليات التهرب الضريبي، وبالتالي إنخفاض الحصيلة الضريبية عن المتوقع والتي تم السعى لمحاربتها من خلال العقوبات المدنية والجنائية.

4/2 أنواع التهرب الضريبي:

يمكن تقسيم التهرب الضريبي إلى نوعين ألا وهما التهرب الضريبي المشروع والتهرب الضريبي غير المشروع (هيري، بوعزه، 2021،ص 347):

أ- التهرب الضريبي غير المشروع : وهو مايعرف بالغش الضريبي، إذ يقوم المكلف بالضريبة عن قصد من الإمتناع بالقيام بالواجب القانوني المفروض عليه، من خلال مخالفته لأحكام القانون الجبائى وذلك بتجنب التصريح بالأرباح الحقيقية.

ب-التهرب الضريبي المشروع : وهو النوع الثانى من التهرب الضريبي والذي يعني " تملص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة التشريع الضريبي القائم" (بنادي و السعيد،2020،ص 79)، ويعرف أيضا بالتجنب الضريبي وهو الفعل الشخصي المتعمد الذي يقوم به المكلف بالضريبة من خلال إستعمال تقنيات قانونية تسمح له بتجنب الحدث المنشئ للضريبة القانونية (حنيش، 2016، ص93) ويمكن تعريفه بأنه"ذلك النوع الذي يعتمد على الثغرات القانونية الموجودة في القانون الضريبي للدولة، بحيث يقوم المكلف بالإعتماد على مجموعة من الخبراء القادرين على تجنب الواقعة المنشأة للضريبة"(عودة و آخرون،2019،ص 53).

5/2 أهم طرق مكافحة التهرب الضريبي الدولي:

تسعي جميع الدول إلى مكافحة التهرب الضريبي الدولي بشتي الطرق ولعل أهمها الاتفاقيات الضريبية الدولية التي تبرمها الدول فيما بينها لمعالجة المشاكل التي تواجهها الدول كالتهرب الضريبي والإزدواج الضريبي وغيرها من المشاكل فالإتفاقيات الضريبية الدولية هي عقد تبرمه دولتان او مجموعة دول في شكل معاهدات تخص الجانب الضريبي فقط وتقوم بتنظيم العلاقات الضريبية، بحيث لا تتعارض مع القوانين والنظم الضريبية للدول مع مضمون الإتفاقية الضريبية التي تبرمها، بل تكون كمكمل لها لأن القوانين الضريبية هي بمثابة المرجع في تفسير المصطلحات الغامضة في الإتفاقية (إيمان، 2010،ص 89).

وهذا النوع من الإتفاقيات يرمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كتجنب الإزدواج الضريبي بشكل كبير من خلال الإعفاء من الضريبة في دولة الإقامة بنسبة جزئية او كلية مقابل الضريبة التي تدفع في الدولة الأم والتقليل من التهرب الضريبي يتم من خلال تبادل المعلومات بين الدول المتعاقدة في الإتفاقية الضريبية، كما إن الاتفاقيات الضريبية الدولية تقوم على أسس ومبادئ في تطبيقها أهمها تحديد النطاق المكانى والزمانى والشخصي لتطبيق الإتفاقية، بحيث يقصد بتحديد النطاق المكانى تعيين الحيز الجغرافي لكلا الدولتين المتعاقدين في الإتفاقية أو الدول المتعاقدة فيها والذي يمكن أن تطبق عليه الإتفاقية؛ كما يقصد بتحديد النطاق الزمانى بيان تاريخ سريان الإتفاقية ومدى رجعيتها وأيضا تاريخ إنهاء الإتفاقية؛ أما عن تحديد النطاق الشخصي فهو تحديد في الإتفاقية الأشخاص المعنيين بتطبيق قواعد الإتفاقية (عاشوري، 2014، ص 16).

3-دور قانون FATCA في الحد من التهرب الضريبي الدولي:

إن النطاق الواسع لقانون FATCA يفتح الباب أمام دول أخرى لإقرار قوانين مماثلة، خاصة الدول الأوروبية التي تعاني من تهُرب رعاياها من الضرائب المحلية، كما يشكل مثال يمكن تطبيقه في مجالات أخرى، لا سيما بالنسبة إلى موضوع غسيل الأموال الذي بلغ في القطاع المصرفي والمالي مداه ، ومن أهم المزايا المرتبطة قانون " FATCAما يلى (الشرقاوي، 2015، ص 27):-

1/3 الحد من ظاهرة التهرب الضريبي

من الإشارات التي يتم أخذها و الدالة على الإمتثال لقانون FATCA « هو إنخفاض نسبة المتهربين من دفع الضرائب، حيث يأثر الردع على تغيير منحنى المنفعة الفردية لدافعي الضرائب عند اتخاذ قراراتهم فيما يتعلق برغبتهم في التهرب من الضرائب، وتأثير ذلك على سمعتهم وسير أعمالهم، وبالتالي التعرف على تكاليف الإمتثال ومزاياه وعقد المقارنات بين مبلغ الضريبة المحفوظة وعقوبات الغش، الأمر الذي يساعد على ميل قراراتهم نحو الإمتثال وعدم التهرب الضريبي، وقد ساعدت FATCA على الحد من التهرب الضريبي عن طريق تحسينها للعديد من المجالات والتي سنتناولها فيما يلى :-

-تدعيم الشفافية :

أصبحت البنوك في ظل FATCA اكثر شفافية في جميع أنحاء العالم، وخاصة في ظل صفقات البنوك السويسرية والملاحقات القضائية، مما ساعد مصلحة الضرائب ان يكون لديها معلومات اكثر شمولية وأكثر دقة وقد كانت للإتفاقات التي دخلت فيها FATCA اثر كبير و خطوة هامة نحو مزيد من الشفافية، حيث أن الإمتثال لسياسة الضرائب المحلية؛ وتحصيل الضرائب بطريقة أقل تكلفة وأكثر فعالية يمثلان التدابير التي تزيد من الشفافية و تساعد في بناء ثقافة الإلتزام الضريبي، مما يساعد على تحقيق أقصى قدر من الإيرادات مع التقليل من التعقدات و التناقضات السياسية المتعلقة بإنفاذ قوانين الإدارات الضريبية، والأهتمام بإضفاء الشرعية على الدخل المكتسب مما يزيد من الشفافية و يساهم في الحد من التهرب الضريبي الدولي.

وتعنى الشفافية المالية جعل المعلومات المالية متاحة للجميع، وبالتالي فأن أنصار FATCA يرون أنها توفر الشفافية عن طريق ردع دافعى الضرائب من إخفاء الأموال في البنوك الخارجية ، والإقرار بكل ممتلكاتهم.

- تدعيم النظام الضريبي:

يدعم FATCA الأنظمة الضريبية ويجعلها أقوى وأقدر على تجميع المعلومات المناسبة لوضع وتحصيل الضرائب، كما أن تدعيم النظام الضريبي الدولي يتأتى من جعل الأنظمة الضريبية الوطنية أكثر مواءمة فيما بينها، وخاصة في ظل المشاكل الإجرائية بين الدول، الأمر الذي يجعل المواءمة أكثر تناسبا، وهو ما سعى إليه الأتحاد الأوروبى عن طريق إدخال "رقم الهوية الضريبية الأوروبية الموحدة"، وبالتالي كلما توحدت القواعد المشتركة لإكتشاف التهرب الضريبي ، كلما تعزز تبادل المعلومات التلقائى ، وتحققت قواعد المنافسة العادلة.

-تضييق الفجوة الضريبية (السقا، 2016، ص 61):

يطلق مصطلح فجوة الضريبة على مايترتب على التهرب الضريبي من آثار مالية، وتمثل الفجو الضريبية الفرق بين مايتم جمعه من الضريبة و الحصيلة الفعلة التي يتم تحصيلها، وبالتالي فإنه كلما اتسع التهرب الضريبي اتسعت الفجوة الضريبية ، وتعد الفجوة الضريبية أحد المحفزات لتطبيق نظام " الفاتكا" في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتوقف مصداقية العقوبات المفروضة إلى مدى تطبيقها من قبل الحكومات، وخاصة أن من العوامل التي ساهمت في اتساع الفجوة الضريبية، هو عدم تنفيذ المعايير والعقوبات المفروضة، وبالتالي يرى دافعى الضريبية عدم تفعيل لتلك العقوبات، مما يساعد على عمليات التهرب الضريبي.

وبالتالي يتطلب نجاح الغرامات والعقوبات المفروضة على مخالفة معينة ومن ثم يتحقق الإمتثال ويتم تضييق الفجوة الضريبية من خلال آليات الردع و الكشف عن السياسة العامة مما يحقق الإيرادات المتوقعة من الحصيلة الضريبية بناءاً على القوانين والمعايير المطبقة، وهو ما يتحقق عن طريق قانون FATCA.

2/3 المعاملة بالمثل (ابراهيم، 2014، ص 22):

تم ممارسة الضغوط على البلدان الأخرى للدخول في إتفاقيات مع FATCA، و العمل على مواجهة العيوب الخاصة بالإمتثال، والأهم من ذلك السعى لتغطية جميع أسواق رأس المال الرئيسية، وخاصة ان حكومة الولايات

المتحدة أوضحت استعدادها لقبول مبدأ المعاملة بالمثل حيث تتبادل الولايات المتحدة المعلومات مع كندا في ظل النموذج الأول، كما تعترف أيضا الولايات المتحدة بالحاجة إلى تحقيق مستويات مماثلة من المعاملة بالمثل في ظل تبادل المعلومات التلقائي.

3/3 يصلح ان يستخدم كمعيار دولى (Bourton,2021, P 439):

تعتبر العديد من الدول ومن ضمنهم المملكة المتحدة أن نموذج FATCA يمثل فرصة إنشاء معيار عالمى لتبادل المعلومات التلقائية، حيث ذكرت الحكومة البريطانية أنها تسعى لمعرفة مدى امكانية تضمين معيار دولي جديد في مجال تبادل المعلومات حول نموذج FATCA، فيما سيمثل خطوة تغيير في قدرة المجتمع الدولي للتصدى للتهرب من دفع الضرائب، في ذات الوقت تدنية التكاليف للحكومات ورجال الأعمال الذين يستثمرون بالفعل في النظم والعمليات للإمتثال بقانون FATCA والتشريعات و الإتفاقيات الحكومية الدولية اللاحقة لتنفيذ ذلك، وفي نهاية المطاف فأنها تساعد الإتحاد الأوروبى وغيره من الدول في تطبيقه كمعيار ملزم للجميع لتحقيق وفورات الدخل.

ثالثاً- الدراسة الميدانية لأثر قانون فاتكا في الحد من التهرب الضريبي الدولي:

1- أهداف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار مدى صحة النتائج التي توصل إليها الباحث من الدراسة النظرية، وذلك من خلال اختبار فرض البحث التالي:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي والحد من التهرب الضريبي الدولي"

2- أداة جمع البيانات :

تم الاعتماد في جمع البيانات الأولية لإعداد الدراسة الميدانية على أسلوب الاستقصاء، وذلك من خلال تصميم قائمة الاستقصاء اللازمة لجمع البيانات من مفردات العينة .

ولقد تم استخدام المقياس الخماسي (مقياس ليكرت) للإجابة على الأسئلة الواردة بالقائمة وتحويل الآراء الوصفية لعينة الدراسة إلى بيانات رقمية حيث يتم تحديد الأوزان كما يلي:

موافقاً تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
5	4	3	2	1

ولقد تم تصميم القائمة بحيث تحتوي على مجموعة من الأسئلة بحيث يقوم المستقصي منه باختيار إجابة واحدة من بين الإجابات الخمسة فيما يتعلق بأثر تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية (فاتكا) على ربحية البنوك المصرية بالقطاع المصرفي.

تم عرض قائمة الاستقصاء في صورتها الأولية على مجموعة من أعضاء الإدارة العليا بالبنوك المصرية، بالإضافة إلى مجموعة من أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية ذوي الاهتمام الوثيق بموضوع الدراسة، حيث قام الباحث بشرح الهدف من الدراسة والغرض من قائمة الاستقصاء للمستقصي منهم، طلب من الجميع إبداء آرائهم وملاحظاتهم عن مدى شمول ووضوح القائمة، وكان لملاحظاتهم الأثر الكبير في التوصل للقائمة بصورتها النهائية والتي تم توزيعها فيما بعد على عينة الدراسة.

وتتمثل قائمة الإستقصاء في الأسئلة التالية :

السؤال الأول: ما مدى التزام البنوك المصرية بتطبيق قانون (فاتكا) (X).

السؤال الثانى: ما أثر تطبيق القانون على الحسابات بالعملة الأمريكية في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بسبب التهرب الضريبي الدولي وفق قانون (فاتكا)؟ (Y).

3- مجتمع وعينة البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية واختبار فروض الدراسة، فلقد قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة الميدانية في فئتين ذوي الصلة الوثيقة بموضوع البحث وهي:

أ) أعضاء الإدارة العليا بالبنوك المصرية، وذلك باعتبارهم الفئة التي تقوم بمتابعة وتقييم مدى الالتزام بتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية (فاتكا) وأثره على الحد من التهرب الضريبي الدولي.

ب) أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية ذوي الاهتمام الوثيق بموضوع الدراسة باعتبارهم الفئة المنوط بها العمل على تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية (فاتكا) وعرض نتائج التطبيق على الإدارة العليا بالبنك.

وعند تطبيق الدراسة، فقد تم اختيار مفردات الدراسة (وحدة المعاينة) بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وذلك للأسباب التالية:

1- صعوبة استقصاء جميع مفردات مجتمع الدراسة، وخاصة أعضاء الإدارة العليا بالبنوك المصرية نظراً لعامل التوزيع الجغرافي والوقت والجهد والتكلفة.

2- صعوبة استقصاء جميع أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية نظراً لعامل توافر الوقت لمحاسبي التكاليف والجهد والتكلفة.

ولقد تم اللجوء إلى أسلوب العينة العشوائية من أجل الوفاء بمتطلبات البحث، وقد روعي في هذه العينة أن تكون ممثلة للمجتمع محل الدراسة وأن تنطبق عليها المواصفات المطلوب لأغراض الدراسة.

وقد تكونت العينة من (220) من أعضاء الإدارة العليا بالبنوك المصرية، و(35) من أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية ذوي الاهتمام الوثيق بموضوع الدراسة، وتتمثل عينة الدراسة في البنوك التالية:

أسم البنك	أعضاء الإدارة العليا بالبنوك المصرية	أعضاء إدارة القانون بالبنوك المصرية
بنك مصر	72	11
البنك الأهلي المصري	59	9
بنك قطر الوطني الأهلي	43	5
البنك التجاري الدولي	31	6
بنك اسكندرية	15	4
الإجمالي	**220**	**35**

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على توزيع قوائم الاستقصاء.

4- جمع البيانات:

قام الباحث بتوزيع قائمة الاستقصاء على مفردات مجتمع البحث وشرح الهدف من البحث والغرض من قائمة الاستقصاء لهم لضمان جودة ما يتم الحصول عليه من بيانات، وقد كانت نسبة الاستجابة جيدة من قبل مفردات عينة البحث، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (1)

استجابات فئات الدراسة

فئات الدراسة	عدد الاستمارات الموزعة	الاستمارات الواردة		الاستمارات المستبعدة		الاستمارات الصحيحة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أعضاء الإدارة العليا بالبنوك المصرية	220	208	% 94.5	8	%3.8	200	% 96.2
أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية	35	33	%94.3	3	%9.1	30	%90.9
الإجمالي	255	241	% 94.5	11	% 4.6	230	% 95.4

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على تفريغ قوائم الاستقصاء.

5-الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار (25) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية وقد اعتمد الباحث في تحليل البيانات على الأساليب الإحصائية التالية:

أ- **معامل ارتباط ألفا كرونباخ** Alpha Cronbachs Coeffient حيث يتم حساب معامل الثبات (Alpha) لأسئلة الاستقصاء، وذلك لتقييم ثبات ومدى اعتمادية أو مصداقية المقاييس المستخدمة في الدراسة، وارتفاع معامل ألفا يعني عدم وجود تحيز أو تحريف في النتائج عند التحليل.

ب- **المتوسط المرجح:** لكل فقرة من فقرات استمارة الاستقصاء، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة البحث عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط مرجح.

جـ-**الانحراف المعياري:** وتم حسابه للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة البحث لكل عبارة من عبارات متغيرات البحث ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها المرجح، كما أن الانحراف المعياري يوضح تجانس استجابات أفراد عينة البحث.

هـ- **تحليل الانحدار الخطي البسيط:** ويستخدم لدراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع، ويتم تقدير معاملات الانحدار بطريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS) واختبارات المعنوية الخاصة به (T)، (F) وكذلك بهدف الحصول على معامل التحديد (R^2) الذي يقيس نسبة الاختلاف للمتغير التابع الذي يتم تفسيره بواسطة المتغير المستقل وتتراوح قيمة معامل التحديد بين صفر، واحد صحيح (واحد > R^2 >

صفر)، وكلما زادت قيمة معامل التحديد زادت قوة العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل والعكس صحيح.

6- التحليل الإحصائى للبيانات وإختبار فرض الدراسة:

سوف يقوم الباحث بعرض نتائج التحليل الإحصائي واختبارات مدى صحة الفرض من خلال العرض التالي:

- تقييم إعتمادية (مصداقية) المتغيرات.
- التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة.
- إختبار فرض الدراسة.

ويتم تناول ذلك من خلال الآتى:

(أ): تقييم اعتمادية (مصداقية) المتغيرات:

يستخدم معامل ألفا في تقييم مصداقية مجموعة من العبارات التي تقييس متغير معين، وذلك لبحث مدى الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية وعدم وجود تحيز أو تحريف في النتائج عند التحليل، مما يؤدي إلى إمكانية تعميم النتائج، مع العلم بأن معامل الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

ويوضح الجدول رقم (2) معاملات ألفا لمتغيرات الدراسة الرئيسية التي يتم قياسها باستخدام مجموعة من المتغيرات الفرعية، ويتبين من الجدول أن قيم معامل ألفا تتراوح بين (0.656، 0.814)، وهو ما يعني مستوي مقبول من اعتمادية (مصداقية) المقاييس وذلك بالنسبة لكافة المتغيرات، حيث تمثل 60% الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا، وارتفاع معدلات الاعتمادية يعكس ارتفاع درجة الاتساق الداخلي بين محتويات كل متغير من المتغيرات السابقة، كما أنه يعني إمكانية الاعتماد على هذه المتغيرات في الواقع العملي.

جدول رقم (2)

تقييم اعتمادية (مصداقية) المتغيرات

المتغير	معامل الثبات	معامل الصدق
السؤال الأول: مدى التزام البنوك المصرية بتطبيق قانون (فاتكا) (X).	0.735	0.857
السؤال الثانى: أثر تطبيق قانون (فاتكا) على الحسابات بالعملة الامريكية في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بسبب التهرب الضريبي الدولي وفق قانون (فاتكا) (Y).	0.773	0.879

(ب):التحليل الإحصائى الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يتم عرض التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة والتي يعكسها ما ورد بقائمة الاستقصاء من أسئلة وأهم ما يترتب عنه من نتائج.

-التحليل الوصفي لمتغير مدى التزام البنوك المصرية بتطبيق قانون (فاتكا) (X):

يوضح الجدول رقم (3) عرض الاحصاءات الوصفية المتمثلة في الأوساط الحسابية المقاسة على مقياس ليكرت الخماسي، وانحرافتها المعيارية، وترتيب الأهمية النسبية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3)

مدى التزام البنوك المصرية بتطبيق قانون (فاتكا) (X)

البيان	أعضاء الإدارة العليا				أعضاء إدارة قانون (فاتكا)			
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب حسب الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب حسب الأهمية النسبية
1- تم اتخاذ كافة الإجراءات والإعدادات التي تؤهل البنك لتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (X1).	4.82	0.38	96.4	2	4.80	0.40	96.0	2
2- لا توجد أي عقبات خاصة بالاستعداد لتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (X2).	4.77	0.42	95.4	3	3.91	0.28	78.2	5
3- تسعى السلطات الرقابية المصرية إلى تذليل العقبات التي تواجه البنك أثناء تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (X3).	3.82	0.38	76.4	5	3.86	0.35	77.2	6
4- يحرص البنك على استخدام أفضل النظم الفنية والادارية لاستيفاء متطلبات قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (X4).	4.87	0.33	97.4	1	4.77	0.42	95.4	3
5- يحرص البنك على تطبيق قانون (فاتكا) على جميع عملائه المصريين من حاملي الجنسية الامريكية (X5).	3.74	0.44	74.8	7	4.88	0.31	97.6	1
6- يوجد صلاحية لدى البنك للاتصال بالجهات الخارجية للتأكد من هوية العميل وبالتالي إمكانية تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (X6).	3.90	0.29	78.0	4	4.75	0.43	95.0	4
7- بعض عملاء البنك من المصريين حاملي الجنسية الامريكية يحجبون بعض المعلومات الخاصة بحساباتهم (X7).	3.75	0.43	75.0	6	3.85	0.33	77.0	7
الإجمالي	4.12	0.23	--	--	4.13	0.21	--	--
الإجمالي الكلي	4.12	0.22	--	--	--	--	--	--

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج الدراسة الميدانية

يتضح من الجدول السابق رقم (3) أن متوسط الحسابي لاتجاهات فئات مجتمع البحث كان (4.12) وبانحراف معياري (0.22)، وبما أن المتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي هو (3)، فهذا يعني أن مدى التزام البنوك المصرية بتطبيق قانون (فاتكا) (X) كانت ذات أهمية كبيرة حيث إن متوسطها أكبر من (3).

- **طبقاً لعينة أعضاء الإدارة العليا بالبنوك المصرية:**

أظهرت مفردات فئة أعضاء الإدارة العليا بالبنوك المصرية وجود اهتمام بمدى التزام البنوك المصرية بتطبيق قانون (فاتكا) (قيد الدراسة)، بمتوسط حسابي قدره (4.12) وبانحراف معياري قدره (0.23)، وذلك مقارنة بالمتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي وهو (3).

وقد كانت جميع العبارات لها أهمية كبيرة المتعلقة بمدى التزام البنوك المصرية بتطبيق قانون (فاتكا) من وجهة نظر أعضاء الإدارة العليا بالبنوك المصرية وكان أعلى المتوسطات للعبارة التي تنص على (يحرص البنك على استخدام أفضل النظم الفنية والادارية لاستيفاء متطلبات قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي (X4)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.87) وبانحراف معياري (0.33)، في حين جاءت أقل العبارات من حيث المتوسط الحسابي والأهمية النسبية العبارة التي تنص على (يحرص البنك على تطبيق قانون (فاتكا) على جميع عملائه المصريين من حاملي الجنسية الأمريكية (X5)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.74) وبانحراف معياري (0.44)، وهذا يعني أن جميع العبارات تتمتع بأهمية نسبية كبيرة وبمتوسط حسابي أكبر من (3) مما يدل على موافقة أعضاء الإدارة العليا بالبنوك المصرية على أهمية التزام البنوك المصرية بتطبيق قانون (فاتكا).

- **طبقاً لعينة أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية:**

أظهرت مفردات فئة أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية وجود اهتمام بمدى التزام البنوك المصرية بتطبيق قانون (فاتكا) (قيد الدراسة)، بمتوسط حسابي قدره (4.13) وبانحراف معياري قدره (0.21)، وذلك مقارنة بالمتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي وهو (3).

وقد كانت جميع العبارات لها أهمية كبيرة المتعلقة بمدى التزام البنوك المصرية بتطبيق قانون (فاتكا) من وجهة نظر أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية وكان أعلى المتوسطات للعبارة التي تنص على (يحرص البنك على تطبيق قانون (فاتكا) على جميع عملائه المصريين من حاملي الجنسية الأمريكية (X5)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.88) وبانحراف معياري (0.31)، في حين جاءت أقل العبارات من حيث المتوسط الحسابي والأهمية النسبية العبارة التي تنص على (بعض عملاء البنك من المصريين حاملي الجنسية الأمريكية يحجبون بعض المعلومات الخاصة بحساباتهم (X7)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.85) وبانحراف معياري (0.33)، مما يعني أن جميع العبارات تتمتع بأهمية نسبية كبيرة وبمتوسط حسابي أكبر من (3) مما يدل على موافقة أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية على أهمية التزام البنوك المصرية بتطبيق قانون (فاتكا).

الترتيب الوارد بالجدول السابق رقم (3) لا يعني عدم أهمية العبارات ذات الترتيب المتأخر لأن جميع تلك العبارات قد حصلت على قيمة أكبر من (3) مما يدل على أهمية تلك العبارات بالنسبة لفئتي الدراسة، ويلاحظ أن هناك اتفاق بين فئات الدراسة المختلفة (أعضاء الإدارة العليا بالبنوك المصرية، أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية) في أهمية التزام البنوك المصرية بالتطبيق وان اختلف ترتيب كل فئة منهم حسب وجهة نظرهم.

-التحليل الوصفي لمتغير أثر تطبيق قانون (فاتكا) على الحسابات بالعملة الأمريكية في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بسبب التهرب الضريبي الدولي وفق قانون (فاتكا) (Y):

يوضح الجدول رقم (4) عرض الاحصاءات الوصفية المتمثلة في الأوساط الحسابية المقاسة على مقياس ليكرت الخماسي، وانحرافها المعيارية، وترتيب الأهمية النسبية، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4)

أثر تطبيق قانون (فاتكا) على الحسابات بالعملة الأمريكية في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بسبب التهرب الضريبي الدولي وفق قانون (فاتكا) (Y)

البيان	أعضاء الإدارة العليا				أعضاء إدارة قانون (فاتكا)			
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب حسب الأهمية النسبية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب حسب الأهمية النسبية
1- يفقد البنك بعض ايراداته بسبب استيفائه لمتطلبات قانون (فاتكا) (Y1).	4.85	0.35	97.0	1	3.75	0.43	75.0	6
2- يعرض حسابات الخاضعين للضريبة في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية للقفل أو التحويل بسبب استيفائه لمتطلبات قانون (فاتكا) (Y2).	4.75	0.43	95.0	3	4.86	0.35	97.2	1
3- استحداث لوائح إدارية بالبنك تساهم في تلبية حاجات السلطات ذات العلاقة بتطبيق قانون (فاتكا) بمصر (Y3).	4.83	0.37	96.6	2	3.83	0.37	76.6	5
4- يساعد القانون في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي الدولي عن طريق فتح الحسابات الخارجية والتي تفشت في المجتمع المصري (Y4).	3.72	0.44	74.4	6	4.83	0.37	96.6	2
5- زيادة معدلات الشفافية، وسد الثغرات الضريبية مما يوفر الاموال لعمليات التنمية الاقتصادية (Y5).	3.83	0.37	76.6	4	4.75	0.43	95.0	4
6- يعمل على تفعيل دور المؤسسات المالية كوسيط في عمليات تبادل المعلومات (Y6).	3.75	0.43	75.0	5	4.82	0.38	96.4	3
الإجمالي	4.21	0.21	--	--	4.20	0.21	--	--
الإجمالي الكلي	4.20	0.21	--	--	--	--	--	--

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول السابق رقم (4) أن متوسط الحسابي لاتجاهات فئات مجتمع البحث كان (4.20) وبانحراف معياري (0.21)، وبما أن المتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي هو (3)، فهذا يعني أن أثر تطبيق قانون (فاتكا) على الحسابات بالعملة الأمريكية في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بسبب التهرب الضريبي الدولي وفق قانون (فاتكا) (Y) كانت ذات أهمية كبيرة حيث إن متوسطها أكبر من (3).

- **طبقاً لعينة أعضاء الإدارة العليا بالبنوك المصرية:**

أظهرت مفردات فئة أعضاء الإدارة العليا بالبنوك المصرية وجود اهتمام بأثر تطبيق قانون (فاتكا) على الحسابات بالعملة الأمريكية في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بسبب التهرب الضريبي الدولي وفق قانون (فاتكا) (قيد الدراسة)، بمتوسط حسابي قدره (4.21) وبانحراف معياري قدره (0.21)، وذلك مقارنة بالمتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي وهو (3).

وقد كانت جميع العبارات لها أهمية كبيرة المتعلقة بأثر تطبيق قانون (فاتكا) على الحسابات بالعملة الأمريكية في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بسبب التهرب الضريبي الدولي وفق قانون (فاتكا) من وجهة نظر أعضاء الإدارة العليا وكان أعلى المتوسطات للعبارة التي تنص على (يفقد البنك بعض ايراداته بسبب استيفائه لمتطلبات قانون (فاتكا) (Y1)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.85) وبانحراف معياري (0.35)، في حين جاءت أقل العبارات من حيث المتوسط الحسابي والأهمية النسبية العبارة التي تنص على (يساعد القانون في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي الدولي عن طريق فتح الحسابات الخارجية والتي تفشت في المجتمع المصري (Y4)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.72) وبانحراف معياري (0.44)، مما يعني أن جميع العبارات تتمتع بأهمية نسبية كبيرة وبمتوسط حسابي أكبر من (3) مما يدل على موافقة أعضاء الإدارة العليا على أهمية ذلك الأثر.

- **طبقاً لعينة أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية:**

أظهرت مفردات فئة أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية وجود اهتمام بأثر تطبيق قانون (فاتكا) على الحسابات بالعملة الأمريكية في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بسبب التهرب الضريبي الدولي وفق قانون (فاتكا) (قيد الدراسة)، بمتوسط حسابي قدره (4.20) وبانحراف معياري قدره (0.21)، وذلك مقارنة بالمتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي وهو (3).

وقد كانت جميع العبارات لها أهمية كبيرة المتعلقة بأثر تطبيق قانون (فاتكا) على الحسابات بالعملة الأمريكية في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بسبب التهرب الضريبي الدولي وفق قانون (فاتكا) من وجهة نظر أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية وكان أعلى المتوسطات للعبارة التي تنص على (يعرض حسابات الخاضعين للضريبة في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية للقفل أو التحويل بسبب استيفائه لمتطلبات قانون (فاتكا) (Y2)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (4.86) وبانحراف معياري (0.35)، في حين جاءت أقل العبارات من حيث المتوسط الحسابي والأهمية النسبية العبارة التي تنص على (يفقد البنك بعض ايراداته بسبب استيفائه لمتطلبات قانون (فاتكا) (Y1)) حيث بلغ متوسطها الحسابي (3.75) وبانحراف معياري (0.43)، مما يعني أن جميع العبارات تتمتع بأهمية نسبية كبيرة وبمتوسط حسابي أكبر من (3) مما يدل على موافقة أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية على أهمية ذلك الأثر.

الترتيب الوارد بالجدول السابق رقم (4) لا يعني عدم أهمية الأثر ذو الترتيب المتأخر لأن كل تلك العبارات قد حصلت على قيمة أكبر من (3) مما يدل على أهمية تلك العبارات بالنسبة لفئتي الدراسة، ويلاحظ أن هناك اختلاف بين فئتي الدراسة (أعضاء الإدارة العليا بالبنوك المصرية، أعضاء إدارة قانون (فاتكا) بالبنوك المصرية) في ترتيب أهمية أثر تطبيق قانون (فاتكا) على الحسابات بالعملة الأمريكية في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بسبب التهرب الضريبي الدولي وفق قانون (فاتكا) وذلك لا يعني اختلافهم في الموافقة على تلك العبارات ولكن ذلك يرجع إلى اختلاف وجهة نظر كل فئة في النظر لتلك المشاكل ومدى أهمية كل مشكلة من وجهة نظرهم.

(جـ): اختبار فرض الدراسة:

- **إختبار الفرض :**

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي والحد من التهرب الضريبي الدولي"

ولإثبات صحة أو عدم صحة هذا الفرض يقوم الباحث بالاختبارات التالية كما يلي:

جدول رقم (5)

1- نتائج تحليل الانحدار للفرض الأول

مصادر الاختلاف	درجات الحرية	قيمة F	مستوي الدلالة	**القرار عند $\alpha = 0.05$**	معامل التحديد R^2	النسبة غير المفسرة %
الانحدار	1	284.734	0.000	**معنوي**	%69.0	% 31.0
البواقي	228					

من خلال الجدول رقم (5) يتضح ما يلي:

1- أن قيمة معامل التحديد تساوي 69.0 %، وهذا يعني أن تطبيق قانون (فاتكا) يفسر حجم الحسابات الأمريكية بالبنوك المصرية بنسبة 69.0%، أما بالنسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها.

2- كانت قيمة مستوي الدلالة أقل من قيمة مستوي المعنوية $\alpha = 0.05$، مما يعني إمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع.

ومما سبق يتضح عدم صحة فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي و الحد من التهرب الضريبي الدولي".

رابعاً- النتائج والتوصيات:

1- نتائج الدراسة :

أ- أن صدور قانون الامتثال الضريبي الأمريكى (FATCA) يلزم جميع الاشخاص الحاصلين على الجنسية الأمريكية والعاملين خارج الولايات المتحدة بدفع الضريبة المستحقة عليهم وكذلك يلزم البنوك والمؤسسات المالية بالإفصاح عن حسابات العملاء الأمريكيين سواء أشخاص فردية او اعتبارية الأمر الذي وضع البنوك أمام أمرين إما الخضوع لهذا القانون أو التعرض للعقوبات نتيجة عدم الالتزام بتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي.

ب- أن التزام البنوك المصرية باستيفاء متطلبات قانون (FATCA) يؤدى إلى زيادة ثقة السلطات الرقابية الأمريكية في النظام المصرفي المصري.

جـ- ألغى هذا القانون القواعد الراسخة والمتعلقة "بإقليمية القوانين" أى تطبيق القوانين داخل أقليم معين حيث ظهر العديد من القوانين الدولية مثل قانون جاتكا (GATCA) و المعيار الدولي للتقرير العام (CRS) وذلك بسبب زيادة التحويلات المالية العابرة للدول مما أدى إلى زيادة مخاطر الجرائم المالية كالتهرب الضريبي الدولي وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

د-تعتبر إدارة الإمتثال في البنوك من أساليب الإدارة المستحدثة والتي تضمن امتثال البنك لكافة القوانين والتشريعات والتعليمات التي تفرضها الجهات الرقابية المحلية والدولية، بحيث لا يمكن الاكتفاء فقط بتنفيذ برنامج الالتزام الخاص بالبنك بل يتم نراقبة وتقييم نجاحه باستمرار وبالتالي تضمن عدم تعرض البنك لأى عقوبات كما أنها تعمل على زيادة الوضع التنافسي للبنك بين البنوك ومن ثم تؤثر على موقع البنك في التصنيف العالمى لدى المؤسسات الدولية القائمة على تصنيف البنوك.

هـ- يؤثر تطبيق قانون (فاتكا) على الحسابات بالعملة الأمريكية في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بما يساهم فى الحد من التهرب الضريبي الدولي، وقد أظهرت الدراسة الميدانية وجود علاقة ذات دلالة احصائية لتطبيق قانون (فاتكا) على حجم الحسابات الأمريكية بالبنوك المصرية وذلك من خلال اختبار الفرض الذي تم رفضه وقبول الفرض البديل.

2- التوصيات :

أ- ضرورة تكثيف البنوك المصرية للبرامج التوعوية لتثقيف عملائهم حاملى الجنسية الأمريكية على الإستجابة لمتطلبات قانون (FATCA) من خلال التزامهم بالإفصاح عن أرصدتهم الحقيقية للجهات المحتصة بشأن القانون، و العمل على تعزيز ثقتهم في البنوك المصرية، وذلك للحد من تفشي ظاهرة التسرب النقدي في مؤسسات النظام المصرفي المصري.

ب- ضرورة التحسين المستمر للأنظمة (الضريبية، الادارية، الرقابية، والتقنية) في مؤسسات النظام المصرفي المصري لاستيفاء متطلبات قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي.

جـ- أن تقوم الحكومة المصرية عند الاتفاق على تطبيق أي قوانين خارجية داخل مصر أن تشترط أن تكون المعاملة بالمثل للإستفادة من مزايا تطبيق القانون.

د- إجراء تعديلات تشريعية في قانون الجهاز المصرفي بما يوفر للبنوك تبادل أى بيانات عن العملاء طبقا للقوانين الدولية، وذلك تلبية لمتطلبات تطبيق قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي، ومعيار الإفصاح العالمي المشترك بما يساهم في الحد من التهرب الضريبي الدولي.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

(أ) <u>الدوريات العلمية</u>

1- هيري، آسيا، بوعزة، عبدالقادر ، (2021)، " نظام الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية FATCA ودوره في الحد من التهرب الضريبي الدولي: اتفاقية تنفيذ قانون FATCA بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا "، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، مج6، ع1،ص ص352:341.

2- بوزيدي،إلياس ، (2018)، " قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الأجنبية وأثره على المنظومة المصرفية السويسرية"،**مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة**،جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم،ع6، ص ص114:99.

3- النقيب،بشير ، (2017)، " المعيار الدولي للإفصاح المشترك في المسائل الضرائبية "، **مجلة اتحاد المصارف العربية** ، ع 437، ص ص 11:1.

4- سليمان، حنان الداودي عبده ، (2016)، " أثر الأبعاد لهوفستيد على التهرب الضريبي:دراسة ميدانية بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية"،**المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، مج7، ع3.

5- جريدة الوقائع المصرية، العدد 123 تابع (ج)، 3 يونيه 2021، ص ص 633:609.

6- ابن نوبة، رحاب محمد ، (2018)، " تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA) على المؤسسات المالية الليبية" ، جامعة المرقب، **مجلة العلوم الشرعية والقانونية**، العدد (1)،ص ص 111:73.

7- مراد، سامى محمود ، (2019)، "دراسة تحليلة لآليات تجنب الإزدواج الضريبي الدولي"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، العدد الثانى،مصر، ص ص 128:99.

8- فوده، شوقي السيد ، وآخرون، (2019)، " مدخل لاستخدام المراجعة القضائية في اكتشاف حالات التهرب الضريبي :مع دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية " ،**مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**،جامعة كفر الشيخ – كلية التجارة،مصر، ص ص 455:406.

9- بابكر، عبده عجلان ، ماجد، نايف بن هذال ،(2019)، "أثر قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا "في النظام المصرفي السعودي:دراسة ميدانية.، **Global Journal of Economics and Business**, Vol. 6, No. 2, PP 328:300

10-هزام، عدى عبد ، (2021)، " أثر إجراءات مراقب الامتثال المصرفي في قرار منح الائتمان والتعثر في السداد"، **مجلة دراسات محاسبية ومالية** ، جامعة بغداد،مج 16، ع 56،ص ص 195:178.

11-بدران، على ، (2012)، "قانون الالتزام الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية وعولمة القوانين" ، الورقة العلمية الثالثة ، الفصل الرابع، اتحاد المصارف العربية – **النشرة المصرفية العربية** ، لبنان.

12-فرحان، عماد محمد ، (2016)، "الاجراءات الرقابية للبنك المركزي العراقي في ظل اتفاقية قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الأجنبية(FATCA) " ، جامعة البصرة – كلية الادارة والاقتصاد ، **مجلة العلوم الاقتصادية**، مجلد 11 ، العدد 42،ص ص 96:128.

13-يوسف، عمرو محمد ، (2021)، " الكشف عن الأصول الخاضعة للضريبة عبر الحدود الوطنية وأثره في مواجهة الممارسات الضريبية الضارة"، **المجلة القانونية**، (ISSN: 2537- 0758)، ص ص 185:254.

14-محمد ، كريمة حسن ،(2014) ،" أثر تطبيق قانون الإمتثال الضريبي على المراجعة الداخلية في البنوك المصرية : دراسة ميدانية " ، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، مج5 ,ع2،ص ص 1:41.

15-مقطش، مثقال عيسى ، (2013) ، " قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) ودوره في المصارف"، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية – الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية**، مج21 ، ع3، ص ص 24-25.

16-الحسيني، محمد ، (2013)، "قانون الإلتزام بقواعد الضرائب على الحسابات الأمريكية خارج الولايات المتحدة"،**مجلة المال والتجارة**، نادى التجارة،ع 529، ص ص 30-33.

17- بيبرس، محمد السيد محمد ، (2023)، " الجنات الضريبية الدولية بين جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتفاقم ظاهرة التهرب الضريبي الدولي"، **مجلة البحوث الفقهية والقانونية**، جامعة الأزهر، ع 43.

18-السيد، محمد جلال محمد ،(2015)، "تشخيص أسباب ظاهرة التسرب الضريبي ف مصر وكيفية مكافحتها"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**،جامعة الاسكندرية،ع 1،مج52،ص ص 2215:2308.

19-الشريده، محمد عبيد ، (2021)، " أثر قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي على إفشاء السرية المصرفية- دراسة مقارنة"، **Applied Science University Journal**, Vol.5 No.1, Kingdom of Bahrain، ص ص 89:110.

20-الشرقاوى، منى حسن أبو المعاطى ، (2015)، " دراسة مقارنة لأثر (FATCA) على التهرب الضريبي في الأنظمة الأقتصادية المختلفة" ، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الاسكندرية، العدد الثانى ،مجلد 52، ص ص 1:59.

21-علاوي، مهدي ، (2013)، " وظيفة مراقبة الامتثال وتعريفها واهميتها ومخاطر عدم الامتثال واسبابه" ، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية** ، العدد الثالث، ص ص 6:7.

22-طوبار، مي حسن أحمد ، (2018)، " مدى امتثال البنوك العاملة في مصر لضريبة فاتكا (FATCA) "،**المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، مج 32، ع 3، ص ص 103:153.

(ب) المؤتمرات:

1- فهمي، إيناس جمعة ، (2012) " **تطبيق قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية للبنوك المتطلبات الاساسية و الآثار وتطورات FATCA بالتطبيق على البنوك الأمريكية**" ،المؤتمر الضريبي الثامن عشر: نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة، مج 4 ،القاهرة: الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، مصر، ص ص 3:52.

(جـ) أخرى:

1-الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وإتحاد المصارف العربية ، (2012)، ورشة عمل متخصصة بعنوان" **الإجراءات التنفيذية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية** "، شرم الشيخ.

2- منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية

. https://ar.wikipedia.org/wiki

3- مصلحة الضرائب المصرية، (2020)، "معايير المحاسبة المصرية"، **مجلة الوقائع المصرية**، ع 143.

4- الهيئة العامة للرقابة المالية، مصر ،2014

http://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/efsa_pages/FATCA_FAQ1.htm

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

(A) BOOKS:

1- Borio, Claudio , Gambacorta, Leonardo , Hofmann, Boris **,(** 2017), **" The Influence of Monetary Policy on Bank Profitability "** , Monetary and Economic Department, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland.

2- Dalwai, Tamanna, Chugh,Gaitri,and others,(2017), "**Oman's Banking Sector Approach To Fatca**", College of Banking and Financial Studies, Strategic Issues, Challenges and Future Scenarios, Sultanate of Oman.

3- Borroni, Mariarosa, Simone Rossi.(2019), " **Banking in Europe** " , University of Sharjah, United Arab Emirates.

(B) Periodicals:

1- Alshubaily, Abdulaziz,(2017), **"**Fatca's Effect On The In-flow Of Investments To The United States Of America**"**, **European Journal of Economic and Financial Research**, University of Liverpool, Volume 2, Issue 1, PP 73:92.

2- Ebrahim, Nabil Abd Alraouf, (2014), "An Analytical Study of the Accounting and Taxes effects of the American Foreign Accounting Tax Compliance (FATCA) on Financial Institutions Evidence From EGYPT", **Scientific Journal of Economics and Trade**, Ain Shams University - Faculty of Commerce,EGYPT, PP 1:40.

3- E.Lee, Jonthan Et AL, (2023), "Would Individuals Renounce Their US Citizenship to Avoid Tax Compliance Costs? An Experiment on The Impact of The Foreign Account Tax Compliance Act (FATCA)", **Advances in Taxation**, Volume 30,PP 105–144.

4- D'Avino, Carmela, (2023), "Counteracting offshore tax evasion: Evidence from the foreign account tax compliance act", **International Review of Law & Economics**, Rennes School of Business, France, Volume 73 /106126,PP 1:9.

5- HirinduKawshala, KushaniPanditharathna ,(2017), " The Factors Effecting on Bank Profitability " , **International Journal of Scientific and Research Publications**, Volume 7, Issue 2.

6- Kartal, Mustafa Tevfik, (2018), " Foreign Accounts Tax Compliance Law For Turkish Banking Sector An Evaluation on (FATCA) ", **Social Sciences Research Journal**, Volume'6,'Issue'3,'30741'.

7- S.Chou, Sophie, (2016), **"The Foreign Account Tax Compliance Act: The Solution or the Problem?",** Claremont McKenna College**,** Senior Theses Paper 1247, California, USA, PP 1:69.

8- Zia ur Rehman, Asad Khan,(2018),"INTERNAL FACTORS, EXTERNAL FACTORS AND BANK'S PROFITABILITY " , **ResearchGate**, Vol. 4, Issue 2414-2336.

(C)Theses:

1- Bourton, Samantha, (2021), **"A Critical and Comparative Analysis of the Prevention of Tax Evasion through the Application of Law and Enforcement Policies in the United Kingdom and United States of America"**,PhD, University of the West of England, Bristol.

2- Al-Abdullah, Muhammad,(2015),"**An Actor-Network Theory Approach In Investigating The Information System Perspective Of Anti-Mony Laundering Compliance Through A Case Study Of The Foreign Account Tax Compliance Act (FATCA): Implementation In A Jordanian Local Bank"** PhD, Virginia Commonwealth University,USA.

(G) Others:

1- Wolfe, Daniel,(2011), "Banks Face the Facts on FATCA". **American Banker**, [New York].

2- Foreign Ministry against direct FATCA agreements between banks and U.S. Russia & CIS Banking & Finance Weekly. **Financial Policy**, (Jul 20, 2012).

3- IRS," Internal Revenue Service web site of U.S government agency" http:// www.IRS.gov.

4- Grinberg, Itai, (2012), "**Beyond FATCA: An Evolutionary Moment for the International Tax System**", p 61. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1996752/PDF

5- Jaeger, Jaclyn. (2010), "IRS Seeks Input on Foreign Withholding Rules". **Compliance Week** .

6- OECD, (2018), "**Keeping It Safe**", OECD, Paris.

7- OECD," **A BRIEF HISTORY OF AEOI**" https://www.oecd.org/tax/automatic-exchange/about-automatic-xchange/

8- OCED, **(2019)**, " **International Exchange Framework for Mandatory Disclosure Rules on CRS Avoidance Arrangements and Opaque Offshore Structures report**" , OCED, Paris.

9- Treasury Department Documents and Publications. (2012),"**Joint U.S.-China Economic Track Fact Sheet- Fourth Meeting of the U.S. China Strategic and Economic Dialogue"**, University of Southern California.

الملاحق

ملحق رقم (1) قائمة الاستقصاء

جامعة السويس

كلية التجارة

قسم المحاسبة والمراجعة

الأستاذ الفاضل /.....

تحيه طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية كجزء من البحث المقدم للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة وعنوانه "**دور قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية (فاتكا) في الحد من التهرب الضريبي الدولي– دراسة ميدانية**"، ويتمثل الهدف العام للبحث في الوقوف على مدى تأثير تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (فاتكا) في الحد من التهرب الضريبي الدولي وكذلك موقف البنوك المصرية من هذا الموقف التي وُضعت فيه من ضرورة الإبلاغ عن بيانات العملاء حاملي الجنسية الأمريكية لمصلحة الضرائب الأمريكية.

ولذا فإن الباحث يرجو من سيادتكم التكرم بالتعاون معه من خلال الرد على الأسئلة الواردة بهذا الاستقصاء بموضوعية، حيث تمثل إجابتكم أحد الدعائم الأساسية لإثراء البحث العلمي وربطه بالواقع العملي، ويود الباحث أن يؤكد على سرية المعلومات الواردة في هذه القائمة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وأن النتائج ستكون متاحة لكم إذا رغبتم في ذلك، ولقد اعتمد الباحث في وضع الأسئلة على مقياس "ليكرت" ذو الخمس نقاط حيث يختار المستقصي منه إجابة من خمس إجابات، ويكون لكل منها وزن نسبي في التقييم.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير لحسن تعاونكم،،،

نبذة مختصرة عن قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية (فاتكا)

أقر الكونجرس الامريكي قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية، والذي يعرف بقانون (فاتكا)، في 18 مارس عام 2010، وفي مارس 2015 بدأت عملية إصدار التقارير الأولية لهيئة الضرائب الأمريكية، واشار الباحثين أن مصلحة الضرائب الأمريكية أفادت إلى ان الهدف الرئيسي من إصدار هذا القانون يرجع إلى تحسين الالتزام الضريبي من جميع حاملي الجنسية الأمريكية لتشمل الافصاح عن كافة حساباتهم في الخارج، وبموجب هذا القانون يجب على دافعي الضرائب الأمريكيين ممن تتجاوز أصولهم المالية الخارجية حدودا معينة، ويتم الافصاح عن تلك الأصول لمصلحة الضرائب على نموذج (FORM: 8938).

وتتمثل مشكلة البحث بصفة عامة في إلزام البنوك العاملة في السوق المصرية بالإدلاء عن حسابات العملاء من حاملي الجنسية الأمريكية لمصلحة الضرائب الأمريكية ومن ثم فإن الامتثال لهذا القانون وتطبيقه يؤثر بشكل او بأخر في الحد من التهرب الضريبي الدولي. من هنا تتمثل المشكلة الرئيسة التي يحاول الباحث الإجابة عليها في السؤال الآتي:

ما مدى امكانية تأثير التزام البنوك المصرية بتطبيق أحكام قانون الامتثال الضريبي الأمريكي(فاتكا) في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي الدولي؟

ويركز الباحث في هذا الصدد على اختبار الفروض التي تقوم عليها الدراسة من خلال استطلاع آراء العاملين بإدارات تطبيق القانون الأمريكي بعدد من البنوك العاملة بمصر.

القسم الأول: بيانات خاصة بالمستقصي منه:

جهة العمل: ..... المؤهل العلمي: .....

المسمى الوظيفي: ..... سنوات الخبرة: .....

القسم الثاني:

السؤال الأول- "ما مدى التزام البنوك المصرية بتطبيق قانون (فاتكا) "؛ من فضلك وضح مدى موافقتك على العناصر التالية:

البيـــــــــــــــــــــــان	درجة الموافقة				
	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1. تم اتخاذ كافة الإجراءات والإعدادات التي تؤهل البنك لتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي.					
2. لا توجد أي عقبات خاصة بالاستعداد لتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي.					
3. تسعى السلطات الرقابية المصرية إلى تذليل العقبات التي تواجه البنك أثناء تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي.					
4. يحرص البنك على استخدام أفضل النظم الفنية والادارية لاستيفاء متطلبات قانون الامتثال الضريبي الأمريكي.					
5. يحرص البنك على تطبيق قانون (فاتكا) على جميع عملائه المصريين من حاملي الجنسية الامريكية.					
6. يوجد صلاحية لدى البنك للاتصال بالجهات الخارجية للتأكد من هوية العميل وبالتالي إمكانية تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي.					
7.بعض عملاء البنك من المصريين حاملي الجنسية الأمريكية يحجبون بعض المعلومات الخاصة بحساباتهم.					

السؤال الثاني- "ما أثر تطبيق القانون على الحسابات بالعملة الأمريكية في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بسبب التهرب الضريبي الدولي وفق قانون (فاتكا)؟ "؛ من فضلك وضح مدى موافقتك على العناصر التالية:

البيـــــــــــــــــــــــــان	درجة الموافقة				
	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
1. يفقد البنك بعض ايراداته بسبب استيفائه لمتطلبات قانون (فاتكا).					
2. يعرض حسابات الخاضعين للضريبة في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية للقفل أو التحويل بسبب استيفائه لمتطلبات قانون (فاتكا).					
3. استحداث لوائح إدارية بالبنك تساهم في تلبية حاجات السلطات ذات العلاقة بتطبيق قانون (فاتكا) بمصر.					
4. يساعد القانون في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي الدولي عن طريق فتح الحسابات الخارجية والتي تفشت في المجتمع المصري.					
5. زيادة معدلات الشفافية، وسد الثغرات الضريبية مما يوفر الاموال لعمليات التنمية الاقتصادية					
6. يعمل على تفعيل دور المؤسسات المالية كوسيط في عمليات تبادل المعلومات.					

انتهت الأسئلة

شكراً لحسن تعاونكم

ملحق رقم (2) مخرجات التحليل الاحصائي

تحليل الاعتمادية (ألفا):

المحور الأول: مدى التزام البنوك المصرية بتطبيق قانون (فاتكا) (X).

Reliability

```
****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases =    230.0                  N of Items =  7

Alpha =    .662
```

المحور الثاني: أثر تطبيق قانون (فاتكا) على الحسابات بالعملة الأمريكية في البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية بسبب التهرب الضريبي الدولي وفق قانون (فاتكا) (Y).

Reliability

```
****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases =    230.0                  N of Items =  6

Alpha =    .735
```

التحليل الوصفي الإجمالي:

Descriptive

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
X	230	3.40	4.40	4.1272	.22125
Y	230	3.70	4.40	4.2092	.21366
Valid N (listwise)	230				

التحليل الوصفي المقارن:

Descriptives

z = 1.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
X	200	3.40	4.40	4.1242	.23024
X1.1	200	4.00	5.00	4.8226	.38514
X1.2	200	4.00	5.00	4.7742	.42153
X1.3	200	3.00	4.00	3.8226	.38514
X1.4	200	4.00	5.00	4.8710	.33797
X1.5	200	3.00	4.00	3.7419	.44114
X1.6	200	3.00	4.00	3.9032	.29806
X1.7	200	3.00	4.00	3.7581	.43175
Valid N (listwise)	200				

a. Z = 1.00

z = 2.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
X1	30	3.40	4.30	4.1389	.21150
X1.1	30	4.00	5.00	4.8056	.40139
X1.2	30	3.00	4.00	3.9167	.28031
X1.3	30	3.00	4.00	3.8611	.35074
X1.4	30	4.00	5.00	4.7778	.42164
X1.5	30	4.00	5.00	4.8889	.31873
X1.6	30	4.00	5.00	4.7500	.43916
X1.7	30	2.00	4.00	3.8511	.33074
Valid N (listwise)	30				

a. Z = 2.00

Descriptives

z = 1.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Y	200	3.70	4.40	4.2113	.21202
Y1	200	4.00	5.00	4.8548	.35514
Y2	200	4.00	5.00	4.7581	.43175
Y3	200	4.00	5.00	4.8387	.37080
Y4	200	3.00	4.00	3.7258	.44975
Y5	200	3.00	4.00	3.8387	.37080
Y6	200	3.00	4.00	3.7581	.43175
Valid N (listwise)	200				

a. Z = 1.00

z = 2.00

Descriptive Statistics[a]

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Y2	30	3.70	4.40	4.2028	.21842
Y2.1	30	3.00	4.00	3.7500	.43916
Y2.2	30	4.00	5.00	4.8611	.35074
Y2.3	30	3.00	4.00	3.8333	.37796
Y2.4	30	4.00	5.00	4.8333	.37796
Y2.5	30	4.00	5.00	4.7500	.43916
Y2.6	30	4.00	5.00	4.8226	.38514
Valid N (listwise)	30				

a. Z = 2.00

تحليل الانحدار البسيط للفرض:

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: Y

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.831[a]	.690	.687	.18005

a. Predictors: (Constant), X

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.231	1	9.231	284.734	.000[a]
	Residual	4.150	228	.032		
	Total	13.380	229			

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: Y